الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العلاقات الجزائرية الإفريقية في ظل منطقة التبادل الحر الإفريقية – الفرص والتحديات –

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

- رجب عبد الرحمن

إشراف الأستاذ:

* أ. د/ كيم سمير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. د/ قادري مليكة	أستاذ	رئيسا
أ. د/ كيم سمير	أستاذ	مشرفا ومقررا
د/ رزايقية حنان	أستاذ مساعد – ب –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

قال تعالى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ النمل

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه الأحق بالحق، والشكر على جزيل نعمه،

ووقوفا عند قوله عليه الصلاة والسلام: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ".

أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المشرف على هذه المذكرة الأستاذ الدكتور كريم سمير الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته القيّمة في هذه المذكرة،

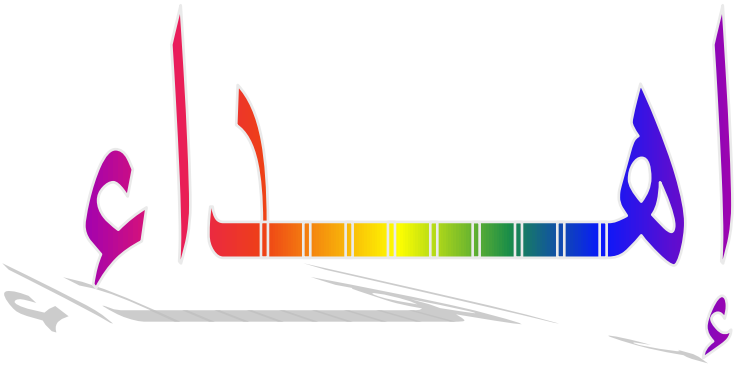
كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة وأتمنى لهم التوفيق.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعاء.

وفي الأخير أتمنى من الله عز وجل أن يرشدنا إلى سواء السبيل ويحقق هدفنا النبيل،

فإن أصبنا فمن الله وحده وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان.

رجب عبد الرحمن



الحمد لله معز من أطاعه وأتقاه، ومذل من خالفه وعصاه مجيب دعوة الداعي إذا دعاه، وهادي من توجه إليه واستهداه ومحقق رجاء من صدق في معاملته ورجاه، من أقبل إليه صادقا.

أحمده حمدا كثيرا يملأ أرضه وسماه، اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علما والحمد لله على كل حال.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى كل من:

إلى جدتي الحبيبة الغالية رحمها الله تعالى

إلى **الوالدين خاصة** وإلى كل **فرد من أفراد الأسرة** الكريمة وأخص بالذكر أخي حليم الذي طالما كان و لايزال عضدي الأيمن حفظه الله و أطال في عمره و حفظ اولاده وإلى كل **الأهل والأصدقاء** .

إلى كل من علمني حرفا واحدا من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

إلى كل من ساعدني على إخراج هذه المذكرة من الظلمة إلى النور

إلى الأستاذ القدير **الدكتور كيم سمير** وأقول له شكرا وجازاك الله خيرا

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة تشجيع.

وشكـــــــرا

رجب عبد الرحمن

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور العلاقات الجزائرية–الإفريقية في إطار المنظمة الحرة للتجارة الإفريقية، وهذا من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة إفريقية من شأنها تعزيز التجارة البينية بين دول القارة من خلال الرفع من مستوى الاقتصادي الوطني الجزائري وكذلك باقي اقتصاد الدول الإفريقية، وقد كانت منطقة التجارة الحرة الافريقية من أهم الانجازات التي عرفتها القارة تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، ما مكن من تجسيد وبناء سوق إفريقية تتبنى طموحات وآمال مستقلبية، وبالتالي يمكن اعتبار هذه السوق الإفريقية لبنة تتجسد من خلالها التنمية الاقتصادية للقارة وتغير كثيرا من صورة الركود الاقتصادي التي تطبع أغلب اقتصاديات دول القارة.

وقد عرف إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية عدة تحديات ومعوقات، ولكن من أجل تحقيق الهدف المتكامل والمنشود لهذه الاتفاقية يجب على الدول الإفريقية في المقام الأول أن تعمل ككتلة واحدة من أجل تذليل العقبات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الإقليمي، منطقة التجارة الحرة الإفريقية، منطقة التبادل الحر.

Abstract:

This study aimed to clarify the role of Algerian-African relations within the framework of the African Free Trade Organization, and this is through the establishment of an African free trade area that would enhance intra-trade between the countries of the continent by raising the level of the Algerian national economy as well as the rest of the economies of African countries. It was an area African free trade is one of the most important achievements that the continent has known under the umbrella of the African Union, which has enabled the embodiment and building of an African market that embraces independent ambitions and hopes. Therefore, this African market can be considered a building block through which the continent's economic development is embodied and greatly changes the image of economic stagnation that characterizes most of the economies of countries. Continent.

The establishment of the African Free Trade Area has faced several challenges and obstacles, but in order to achieve the integrated and desired goal of this agreement, African countries must, in the first place, work as a single bloc in order to overcome the obstacles they face.

Keywords: Economic diplomacy, regional economic integration, African free trade area, free trade area.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العـــنوان	الصفحة
البسملـة	
الشكـر	
الإهـداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
مقدمـة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	7
المبحث الأول: الدبلوماسية الإقتصادية مقاربة مفاهيمية	8
المطلب الاول: مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية	8
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الدبلوماسية الإقتصادية	11
المطلب الثالث: وسائل الدبلوماسية الإقتصادية	12
المبحث الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي	14
المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي	14
المطلب الثاني: أهداف التكامل الإقتصادي	15
المطلب الثالث: أشكال التكامل الإقتصادي	17
المبحث الثالث: منطقة التجارة الحرة الإفريقية	19
المطلب الأول: تعريف ونشأة منطقة التجارة الحرة الإفريقية	19
المطلب الثاني: مبادئ منطقة التجارة الحرة الإفريقية	21
المطلب الثالث: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	23
الفصل الثاني: واقع العلاقات الإقتصادية الجزائرية الإفريقية	27
المبحث الأول: توجهات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية نحو تفعيل التكامل الإقليمي الإفريقي	28
المطلب الأول: الدبلوماسية الإقتصادية كآلية جديدة للسياسة الخارجية الجزائرية	29
المطلب الثاني: محددات الدور الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا	31
المبحث الثاني: جهود الجزائر في تحقيق التنمية الإقتصادية في إفريقيا	33
المطلب الأول: مبادرة النيباد لتنمية إفريقيا	33
المطلب الثاني: مبادرة تنمية الساحل الإفريقي	37
المبحث الثالث: واقع المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية	40

فهرس المحتويات

المطلب الأول: حجم المبادلات التجارية البينية في إفريقيا	40
المطلب الثاني: المبادلات التجارية الخارجية للجزائر مع الدول الإفريقية	42
الفصل الثالث: منطقة التبادل الحر الإفريقية والإقتصاد الجزائري: الفرص والتحديات	46
المبحث الأول: فرص الإقتصاد الجزائري في ظل منطقة التبادل الحر الإفريقية	47
المطلب الأول: دور منطقة التبادل الحر الإفريقية في تنويع الصادرات الجزائرية	47
المطلب الثاني: المكاسب المتوقعة من إندماج الإقتصاد الجزائري ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية	49
المبحث الثاني: تحديات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية	52
المطلب الأول: محدودية القدرة على التصدير في الإقتصاد الجزائري	54
المطلب الثاني: تحدي المنافسة الإقتصادية الخارجية	56
المبحث الثالث: رهانات منطقة التجارة الحرة الإفريقية	61
المطلب الأول: تعدد العضوية في التكتلات الإقتصادية القائمة	61
المطلب الثاني: فرص وتحديات منطقة التجارة الحرة الإفريقية	67
الخاتمة	71
قائمة المراجع	76
الملخص	

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	يمثل أبرز الشركات التجاريين للجزائر في الصادرات (%) لسنة 2019	43
02	يمثل الموردون الرئيسيون للجزائر (%) لسنة 2019	43
03	يمثل تطور حجم المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية (2009-2010)	44
04	هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	57
05	مؤشر جاهزية الدول من أحدث التطورات التكنولوجية	58

مقدمة

تطورت الأحداث الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وعرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تغيرات جذرية أثرت على صياغة الاقتصاد العالمي، واتجهت الاقتصاديات نحو إنشاء تكتلات إقليمية، فاستحوذت فكرة التكامل الاقتصادي على العديد من الدول، لمواجهة تحديات الاقتصاد الذي يعمل بمفرده وتزيد فيه حظوظ الاقليم الاقتصادي المتكامل الاقتصاد العالمي.

ويعيش العالم حاليا تسارعا كبيرا في بيئة الأعمال، نتيجة لظاهرة العولمة والتحرير المالي والانفتاح على أسواق واقتصاديات الدول، فرضت هذه التحولات على الدول الدخول في تكتلات وكيانات اقتصادية لمواجهة المنافسة العالمية في شتى المجالات، إذ لا تكاد توجد دولة في العالم لا تنتمي إلى تكتل أو تجمع اقتصادي لما لهذه التكتلات من أهمية بالغة، حيث تسعى الدول إلى تدعيم قطاعاتها وتنميتها عن طريق الاتحاد مع دولة أو مجموعة من الدول الأخرى التي تمتلك نفس الأهداف من هذا الاتحاد، لذلك فإن موضوع التكامل الاقتصادي أخذ اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الذين يظنون أن السمة المشتركة في هذه التجمعات هي أنها تضم دول متجاورة جغرافيا، متقاربة ثقافيا واجتماعيا، ومتشابهة اقتصاديا، بحيث يسهل اندماجها أو تكاملها فيما بينها.

هناك العديد من التجمعات التي من أبرزها وأكثرها نجاحا، تجربة الاتحاد الأوروبي الذي كان رائدا في مجال التكامل الاقتصادي، وتسعى العديد من الدول للسير على ذات المنهج الذي انتهجته دول الاتحاد الأوروبي، على غرار منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية التي شهدت عدة محاولات لتأسيسها بدءا من تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية وصولا لإنشاء الاتحاد الإفريقي مرروا بالعديد من المحاولات مثل اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الإفريقية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا والسوق المشتركة لدول جنوب شرق إفريقيا.

نظرا للأوضاع الصعبة التي تعاني منها غالبية الدول الإفريقية من ضمنها الجزائر التي تواجه أوضاع صعبة تحتاج إلى إصلاحات جذرية وعميقة على مستوى هياكلها، بهدف إرساء اقتصاد متوازن مواكب التطورات العالمية، فقد تم اعتماد الإصلاحات بصفة تدريجية على مراحل متتالية وفقا للقدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية، تطوير وتشجيع القطاع الخاص إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والرفع في المستوى المعيشي

واكتساب إمكانيات لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة خاصة داخل القارة والاستفادة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية أحسن استفادة.

1- أهداف الدارسة

يهدف موضوع الدراسة الى تسليط الضوء على العلاقات الجزائرية الإفريقية في ظل منطقة التبادل الحر والوقوف على الانعكاسات الناتجة عن توقيع اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث أن موضوعنا حاول التطرق إلى:

- ظاهرة مهمة وهي التكامل الاقتصادي وهي إحدى أهم الظواهر الإقليمية الواسعة الانتشار.
- التعرف على دوافع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- التعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

2- أهمية الدارسة

تتجسد أهمية الموضوع المتناول بالدراسة في:

- معالجة ظاهرة مهمة هي التكامل الاقتصادي إحدى أهم الظواهر الإقليمية الواسعة الانتشار.
- التعرف على دوافع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- محاولة الوقوف على أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وافريقيا.
- التعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- محاولة التعرف على مدى جاهزية الجزائر للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

3- دوافع اختيار الموضوع

أ- دوافع ذاتية

- الرغبة في معرفة دور منطقة التبادل الحر على العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية.
- محاولة إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع في مجال العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإفريقية.
- تقوم بإضافة معارف اخرى للباحثين في مجال اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية.
- الاهتمام الشخصي بمواضيع العلاقات الاقتصادية الإفريقية.

ب- دوافع موضوعية

- تسليط الضوء على انه في حالة ما تم تطبيق اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية على النحو المرجو فإن هذه الاتفاقية تعتبر فرصة حقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني من الركود الذي يشهده، إذ تمثل فضاء واسع لتسويق المنتجات المحلية وإقامة مشاريع استثمارات ناجحة.

4- الدراسات السابقة

تتميز المعرفة العلمية بخاصية متميزة وهي الصفة التراكمية، وهذا ما يجعل أي باحث يرجع دوما إلى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الاستفادة منها ثم الوصول إلى مناقشتها أو نقدها أو إثرائها على أساس أن المعرفة العلمية تتميز بالنسبية خاصة في مجال العلاقات الدولية التي يضفى عليها التطور المستمر والمستجدات على مستوى الفواعل والتفاعلات وفي هذا الصدد سيتم الاطلاع على مختلف البحوث والدراسات التي تعالج موضوع العلاقات الجزائرية الإفريقية في ظل منطقة التبادل الحر الإفريقية سواء بشكل جزئي أو كلي، ومن أهم هذه الدراسات:

- فارس، لموشي طلال، التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية (الحوافز والرهانات)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1، العدد 12، 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لمدى فعالية الأداء الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في إطار توجهاتها نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وقد تم لتطرق إلى مدى فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل توجهها نحو المنطقة التجارة الحرة الإفريقية، والتي ترتبط بقدرتها على لهب دور الفاعل المؤثر من خلال التأسيس لاقتصاد قوي قائم على التنوع والإنتاجية والقدرة على المنافسة في السوق الإفريقية.

- الحيدوسي أحمد، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، المجلد 10، العدد 01، 2021.

تطرقت هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل منطقة التبادل الحر الإفريقي التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي، ولمستقبل الجزائر ضمن هذا الفضاء من خلال توقيعها على الانضمام في نهاية 2019، قد تمت عملية الاستشراف بالاعتماد على آراء عدد من الخبراء المتخصصين في الشأن

الاقتصادي، ليكون استشرافهم لمستقبل إفريقيا ولمستقبل داخل هذا الفضاء، يصب في أنه سيكون لإفريقيا مستقبلا زاهرا ومن خلفه الجزائر ببناء هذا الفضاء الاقتصادي للتجارة الحرة.

5- إشكالية الدارسة

تدور الاشكالية الجوهرية لهذه الدراسة حول محاولة معرفة تطور العلاقات الجزائرية الافريقية في ظل منطقة التبادل الحر الافريقية.

لما تم ذكره نعالج الاشكالية التالية:

- إلى أي مدى يساهم انضمام الجزائر الى منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية في بناء أسس اقتصاد قوي متسارع الوتيرة؟

وتدخل ضمن هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهم التغيرات المتوقعة على طبيعة العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية؟

- ما هي الآثار المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار بين الجزائر ودول إفريقيا؟

- ما هو مستقبل العلاقات الجزائرية الإفريقية في ظل منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية؟

6- فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم العلاقات الاقتصادية المحدودة بين الجزائر ودول منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية في محدودية تطوير الاقتصاد الجزائري.

- تعزيز التواجد الجزائري في السوق الافريقية من خلال منطقة التبادل الحر الإفريقية.

7- منهجية الدراسة

بما أن كل دراسة تسعى إلى المعرفة، والوصول الى حقائق علمية مفيدة فقد ارتأيت الاعتماد على مقاربة منهجية تتمثل في:

المنهج الوصفي: من خلال إعطاء نظرة عن الاقتصاد الوطني والإفريقي، حيث قمنا بوصف حالة الجزائر وإفريقيا وذلك في ظل منطقة التبادل الحر الإفريقية.

منهج دراسة حالة: حيث قمنا بدراسة حالة الجزائر وتبعات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية.

8- تبرير خطة الدراسة

لمعالجة موضوع العلاقات الجزائرية الافريقية في ظل منطقة التبادل الحر الافريقية وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار موضوع الدراسة، ارتأيت الى خطة يمكن أن تستجيب وتتوافق مع موضوع الدراسة، وعليه جاء تقسيمنا للبحث من خلال ثلاثة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة سأتطرق فيها إلى ما يلي:

- تم تكريس الفصل الأول لضبط الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال ثلاث مباحث جاءت كالتالي: تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، وعرجنا في المبحث الثاني إلى ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي، وفي المبحث الثالث منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

- وفي الفصل الثاني الذي كان موسوما بالعلاقات الجزائرية الإفريقية الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث كانت كالتالي: في المبحث الأول عرجنا على توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو تفعيل التكامل الإقليمي الإفريقي، وفي المبحث الثاني قمنا بالتعرف على جهود الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا، وفي المبحث الثالث ارتأينا إلى واقع المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية.

- وفي الفصل الثالث الذي كان بعنوان منطقة التبادل الحر الإفريقية والاقتصاد الجزائري: الفرص والتحديات، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث جاءت كالتالي: في المبحث الأول تطرقنا إلى فرص الاقتصاد الجزائري في ظل منطقة التبادل الحر الإفريقية، ثم عرجنا في المبحث الثاني على تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وفي المبحث الثالث رهانات منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

9- صعوبات الدارسة

- ضيق الوقت المخصص للدراسة.

- تضارب البيانات وتذبذبها حول التجارة البينية والاستثمار بين الجزائر ودول إفريقيا.

- نقص المراجع التي تناولت الموضوع باعتبار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية منطقة حديثة النشأة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يعتبر الإطار النظري لأي دراسة الفاصل المنهجي بين الدراسة الأكاديمية والدراسة العلمية للمواضيع وبين الدراسة السطحية والدراسة الوصفية، حيث أن أي دراسة تهدف للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية لابد من توافرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع المعالج.

ومن خلال الفصل الأول نسعى لضبط مجمل المفاهيم المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية التطرق إلى أهميتها وأهدافها ووسائلها كل هذا في المبحث الأول، والمبحث الثاني خصص لدراسة ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي، من خلال التعرف على ماهية ومفهوم وأهداف التكامل الاقتصادي، وفي المبحث الثالث قمنا بتعريف منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مع التعرض إلى مبادئ منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وكذلك مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

المبحث الأول: الدبلوماسية الاقتصادية مقاربة مفاهيمية

أضحت الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم ركائز العمل الدبلوماسي في الوقت الراهن، حيث تشكل آلية لإدارة العلاقات الاقتصادية، وإحدى أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، من منطلق ارتباطها بمختلف أشكال النشاطات الاقتصادية فيما وراء الحدود الوطنية.

فتحديد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية يتطلب أولا الوقوف على تاريخ هذه الأخيرة، بتتبع نشأتها وتطورها، ليليها ثانيا تبيان المدلول العام والقانوني لهذه الصورة الخاصة من الدبلوماسية:

لقد نشأت الدبلوماسية بداية كممارسة قديمة رافقت ظهور الدول، كنوع من الرسائل التي ينقلها الدبلوماسي من وإلى الدولة المضيفة ودولته، ثم تطورت مع تطور العلاقات الدولية، وأصبحت وسيلة للتفاوض بين الدول، ثم التمثيل الدبلوماسي التبادلي نتيجة تعمق المصالح خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، أين كانت المسائل الإقليمية من جهة، ومسائل الحرب والسلم المواضيع الأساسية للدبلوماسية، فالاقتصاد آنذاك لم يكن سوى اهتمام ثانوي[1].

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية

لم تعد الدبلوماسية حبيسة التعاريف القديمة، المتمثلة في الاتصالات وجمع المعلومات فحسب، بل تحولت الى عامل مؤثر في رسم الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإقامة العلاقات بين الدول على أسس جديدة من حيث الأولويات والأهداف تضمن مصالح كل منها، وتحقق المساواة فيما بينها وتفتح الأبواب أمام نموها وتطورها، ليس بالاعتماد فقط على الاعتبارات السياسية أو العسكرية، وإنما أيضا مرتكزة على الاعتبارات الاقتصادية في هذا السياق، برزت عديد المقاربات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الاقتصادية بالتعريف والتحليل، توزعت بين ثلاثة اتجاهات[2].

---

[1]– سارة بن يونس، **دور دبلوماسية الطاقة في ضبط توازنات السوق النفطية**، مذكرة ماستر، (جامعة المسيلة: كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، 2019)، ص 15.

[2]– بسعود حليمة، **الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، المجلد 15، العدد 01، ص 650.

في هذا السياق، برزت عديد المقاربات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الاقتصادية بالتعريف والتحليل، توزعت بين ثلاثة اتجاهات[1]:

الاتجاه الأول: نظر الى الدبلوماسية بشكل عام دون تفكيكها على اعتبار أن أي تفكيك لهذا المفهوم هو ضرب من المزايدة التي لا تضيف الى الموضوع أي جديد.

الاتجاه الثاني: أدرك أهمية العنصر الاقتصادي في تفعيل الأداء الدبلوماسي، إلا أنه لم يعره أي خصوصية وتعامل معه كممارسة دبلوماسية استنادا للمعطيات المتعارف عليها، وبناء على الظروف المكانية والزمانية وطبيعة الأطراف.

الاتجاه الثالث: اعتبر أن العناصر الاقتصادية كانت ولازالت محددة للعلاقات بين الدول والمجموعات، ومن ثم أوجد لها تعاريف وأطرا نظرية تميزها عن غيرها من باقي الأشكال والممارسات.

* **تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:** من الصعب تعريف الدبلوماسية الاقتصادية نظرا لاختلاف مداخلها بحسب الفاعلين وبحسب الدول والحكومات من جهة، ومن جهة ثانية فهي لا تعرف من خلال أدواتها بل من خلال المشكلات الاقتصادية التي يقدمها مضمونا، مثلما نراه اليوم في مسألة الاستثمارات الأجنبية التي أخذت مكانتها في مخططات عمل وزارات الخارجية لبعض الدول[2].

ومع ذلك فقد وردت العديد من التعاريف للدبلوماسية الاقتصادية، كونها:

"مجموعة من الآليات والمهارات والممارسات المعتمدة من طرف أفراد، أجهز أو مجموعات حكومية أو غير حكومية، تهدف تحقيق غايات اقتصادية، لدولة أو مجموعة من الدول، انطلاقا من اعتبارات سياسية أو تحقيق غايات سياسية انطلاقا من اعتبارات اقتصادية"[3].

"وضع السلطة العامة حيز العمل سياسات تهدف لتحقيق غايات تجارية ومالية، موجهة لضمان الرقي الاقتصادي للدولة من خلال تحقيق مصالح مؤسساتها ومجموعاتها المهنية ومواطنيها".

---

[1]– مزياني فيروز، **الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 15، 2019، ص 05-06.

[2]– بسعود حليمة، **المرجع السابق**، ص 560-651.

[3]– **نفس المرجع**، ص 651.

كما قدم قاموس الدبلوماسية لـ "بريدج وجيمس Berridge et James" تعريفان للدبلوماسية[1]:

الأول يرى أن الدبلوماسية الاقتصادية: "تتعلق بالمسائل السياسية الاقتصادية، التي هي من عمل ممثلي الدولة في المؤتمرات المنعقدة على مستوى منظمات من شاكلة المنظمة العالمية للتجارة، وهي تختلف عن الدبلوماسية التجارية التي تضم نشاط متابعة السياسات الاقتصادية في الدول الأخرى وتقديم النصائح حول أحسن الطرق للتأثير فيها"، والثاني يرى أنها: "الدبلوماسية التي تستعمل الموارد الاقتصادية لمتابعة أهداف خاصة للسياسة الخارجية".

* **رؤية وتصور الدول لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:** لكل دولة تصورها ومفهومها الخاص للدبلوماسية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال:

ترى بلجيكا الدبلوماسية الاقتصادية متمثلة في ترقية المصالح الاقتصادية البلجيكية في الخارج عن طريق أدوات عديدة مثل دعم القطاع الخاص في النشاطات الدولية، المهام الأميرية وزيارات الدولة والزيارات على المستوى الوزاري.

أما فرنسا فالدبلوماسية الاقتصادية لديها تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية ومتكاملة: دعم مؤسساتها في الأسواق الخارجية، جذب الاستثمارات الأجنبية المنشئة لمناصب العمل، وتبني أفضل الأطر التنظيمية للمصالح الاقتصادية الفرنسية.

أما كتابة الدولة الأمريكية تعرض رؤيتها للدبلوماسية الاقتصادية التي تقوم على كسب واستمالة فاعليات الاقتصاد العالمي لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية واستعمال أدوات السياسة الخارجية لتعزيز قوتها الاقتصادية.

* **الجوانب القانونية للدبلوماسية الاقتصادية:** في الوقت الراهن نلمس تركيز النظام الاقتصادي العالمي على مأسسة الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي عملية التعاون مع الخارج في كل مجالات النشاط الاقتصادي مثل التجارة والاستثمار...، عبر علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف تنظم مسائل السياسة الاقتصادية والدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية للدولة:

* **مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها:** تتمايز مستويات الدبلوماسية الاقتصادية تبعا لعدد أطراف العلاقة القانونية، فنجد: الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية التي رغم ما يؤخذ عليها كونها تمنح

[1]– بسعود حليمة، **مرجع سابق**، ص 652.

الفوائد للطرف الأقوى في المفاوضات، إلا أنها تبقى الصورة الأكثر شيوعا لأنها تعزز الاتفاقيات الإقليمية والعالمية الأشد تعقيدا، والدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية التي أخذت أهميتها تزداد تدريجيا لمساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع المنافسة والصناعات الوطنية وفتح الأسواق الحرة بين الدول الإقليمية، وهناك الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف التي تسعى الى دمج أنظمة متعددة للعمل ضمن إطار موحد كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلا أن مخاطر الانضواء ضمنها كبيرة نتيجة ربط الأسواق ببعضها مما يسهل انتقال الأزمات الاقتصادية والمالية بين الأعضاء[1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الدبلوماسية الاقتصادية

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية للدول بحيث يمكن اعتبارها بأنها تلك الطريقة التي تدير بها علاقاتها الاقتصادية الخارجية التي تشمل أساسا كيفية اتخاذ القرارات محليا وطريقة التفاوض دوليا وكيف يتم التفاعل بين هاتين العمليتين، ويتفق الكثيرون على أن قواعد اللعبة الاقتصادية والدبلوماسية تكتسي أهمية بالغة وأن الدول والتكتلات الإقليمية ملزمة للإضطلاع بأنشطتها التي توفر لها مكانة مرغوبة أو غير مرغوبة في إطار التشكيل العالمي.

وقد شهدت الدبلوماسية الاقتصادية تحولا على مدى العقود الثلاثة الماضية مع نهاية الحرب الباردة وتسارع وتيرة العولمة حيث أصبح موضوعها أوسع نطاقا وأكثر تنوعا، وأضحت تتغلغل بشكل أعمق في السياسات الداخلية، وكذا على الصعيد الدولي من حيث تزايد عدد الدول المهتمة بها، خصوصا القوى الصاعدة الجديدة كالصين والهند والبرازيل[2].

كما تنبع أهميتها من حيث شموليتها لجميع القضايا الاقتصادية بين مختلف الفواعل الدولية كالمبادلات والاتفاقيات التجارية المساعدات الاقتصادية، البحث عن أسواق جديدة للمنتوجات المحلية، فهي تهدف لاستغلال كافة الأطر لخدمة الاقتصاد الوطني بالموازاة مع ذلك خدمة المصالح السياسية

[1]– مزياني فيروز، **مرجع سابق**، ص 8–9.

[2]– Szaltach, M. E, **The importance of economic diplomacy in the era of globalization** (the case of china). Swiat Idei i Polityki, 2014, P 209.

من خلال توظيف الإمكانات الاقتصادية للبلد، سواء من خلال نهج تعاوني أو اتباع أسلوب قسري في إطار عقوبات اقتصادية لتحقيق أهداف الدولة والعمل على استقطاب المستثمرين الأجانب[1].

أما فيما يتعلق بأهداف الدبلوماسية الاقتصادية فقد قسمها تشارلز تشاتارجي (Charles Chatterjee) إلى مستويين حيث يجادل بأن الهدف الرئيسي للدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الوطني (National level) هو التوصل إلى ترتيبات ذات منفعة متبادلة مما يؤدي إلى تعزيز علاقات السياسة الخارجية بين الدولتين المعنيتين، في حين تهدف الدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الدولي (International level) إلى وضع لوائح وأطر في شكل اتفاقيات أو قرارات أو إعلانات دولية، وتختلف التكتيكات والاستراتيجيات على إلى حماية المصالح الاقتصادية الوطنية المتبادلة عن طريق مبدأ المعاملة بالمثل بين الأطراف المعنية، فإن الدبلوماسية الاقتصادية التي تتم على المستوى الدولي غير معنية بتحقيق المنفعة المتبادلة لأي طرف بقدر ما يندرج هدفها الرئيسي ضمن تحقيق شيء محدد للمجتمع الدولي ككل[2].

من جهة أخرى، هناك من يتجاوز هذا التصنيف ويلخص أهداف الدبلوماسية الاقتصادية ضمن ثلاث أهداف محورية وهي[3]:

- الوصول إلى الأسواق العالمية.
- جذب الاستثمارات الأجنبية.
- الحفاظ على الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

المطلب الثالث: وسائل الدبلوماسية الاقتصادية

تتعدد الآليات والأدوات التي تَمكّن الدول من الانخراط في الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها ويمكن استعراض أهم هذه الوسائل من خلال تقسيمها إلى مستويين[4]:

---

[1]– بوقليلة أحمد، **الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص 43–44.

[2]– Chatterjee, **Cm Economic Diplomacy and Foreign Policy-making**. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020, P 12.

[3]– Alamdari, M. H, **The Riddle of Economic Diplomacy in the Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran**, International Journal of Political Science, 2012, P 35.

[4]– شويخة سهى، **الدبلوماسية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، (قسم القانون الدولي: جامعة حلب، سوريا، 2013)، ص 74–75.

أولا: على المستوى الداخلي: وتشمل:

– السياسات والتدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تشجيع أو تنمية روابط التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات والجوانب القانونية والاقتصادية المتعلقة بها.

– سياسات الرسوم والضرائب الجمركية، وهي من أكثر الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة التجارة الدولية، سواء من أجل زيادة الدخل القومي للدولة، أو حماية المنتوج المحلي، أو كأداة للمساومة.

– فرض قيود على التحويلات الخارجية، وذلك بهدف ممارسة رقابة صارمة أو مطلقة على النقد الذي يتم إنفاقه في الخارج، من أجل إما حماية ميزان المدفوعات من العجز أو الحد من استنزاف العملة الصعبة.

– النشاط الاستثماري وحركة رأس المال، وحماية الاستثمارات الأجنبية والتعديل في الشروط التي تحكم انتقالات رأس المال وحركة التجارة إلى الخارج سواء بالتقييد أو بالإطلاق.

ثانيا: على المستوى الخارجي: وتتمثل في:

– العقوبات الاقتصادية والمعروفة بـ "الدبلوماسية القسرية"، إذ تعد إحدى أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، وهي لا تستهدف فقط تحقيق منافع اقتصادية، بل تتعدى ذلك للجوانب السياسية والاستراتيجية وتتخذ أشكال متعددة كالحصار الاقتصادي المقاطعة، إلغاء اتفاقيات التعاون التجاري، إلغاء المعونات، منع الدول المستهدفة من الحصول على قروض.

– سياسات التعاون الدولي من خلال تقديم منح وقروض لبعض الدول وبتسهيلات ائتمانية خاصة، وعادة ما تستخدم إلى جانب الغاية الاقتصادية كأداة للضغط السياسي، إما من خلال وضع شروط معينة تهدف إلى خدمة الأهداف والمصالح الاقتصادية للدول النامية أو التهديد بمنع القروض والمنح بغية تعديل اتجاهات وسياسات الدول المتلقية التي تمس الدول المانحة بحيث كلما ازداد حجم المعونة التي تقدمها دولة ما لدولة أخرى كلما ازداد نفوذ الدولة المانحة على الدول المتلقية، وازدادت قدرتها على التحكم بسلوكها[1].

[1]– شويخة سهى، **مرجع سابق**، ص 76.

المبحث الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي

أدت العولمة الإنتاجية إلى تعميق حلقات الاندماج بين اقتصاديات الدول في السوق العالمية، وغيرت جوانب كثيرة في العلاقات التجارية والاقتصادية، حيث شهدت التجارة الدولية تحولا كبيرا في بنيتها، وأصبحت التكتلات الاقتصادية تمثل الواقع الجديد لها، والتي عززت الإنتاجية وساهمت في النمو الاقتصادي وساعدت على اندماج الدول في النظام التجاري العالمي؛ وشهدت العلاقات الاقتصادية ظاهرة اتجاه الدول إلى التكتلات التجارية الإقليمية، الساعية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء، حيث ساعدت التخفيضات الملموسة في التعريفات الجمركية الناتجة عن التحرير التجاري، وانخفاض تكاليف النقل والاتصال على تقريب مرافق التصنيع من أسواق التصدير داخل هذه التكتلات، وكونت شبكات إنتاج إقليمية كمصنع أوروبا، مصنع آسيا ومصنع أمريكا الشمالية مكنتها من ربطها بسلاسل القيمة العالمية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

ظهر مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول لأول مرة في الادب التاريخ الاقتصادي مع "فينر" 1950 الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي والتي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الحر، فالتكامل الاقتصادي هو صيغة تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا او جغرافيا لتحقيق مصلحة مشتركة، والشروط الموضوعية للتكامل الاقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في اوجه متعددة فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور ودرجة المصلحة بين الاقطار المشتركة.

يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، كما أن التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر يقوم بإزالة الحواجز والقيود الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الانتاج كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وايجاد نوع من تقسيم العمل بين الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الاهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكافة الاعضاء[1].

[1]– بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر، 2008/2007)، ص 03.

المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى دول العالم باختلاف مستويتها وحجم مواردها وتباين دوافعها إلى تحقيقه، ويهدف التّكامل الاقتصادي إلى تحقيق أهداف عديدة – ليست اقتصادية بحتة – بل قد تكون سياسية، اجتماعية وعسكرية، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف فيما يلي[1]:

* **الأهداف الاقتصادية:** تكمن الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي فيما يلي:

– الحصول على مزايا الإنتاج الكبير لأن اتساع حجم السوق يوجه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما.

– تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع حيث من المفروض أن التكامل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

– تسهيل عملية التنمية الاقتصادية لأن اتساع حجم السوق ووفرة عنصر العمل يساهمان في إيجاد فرصا جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

– رفع مستوى الرفاهية لدى المواطنين، وذلك بتوفير السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة الإنتاج من جهة أخرى.

– التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج المنطقة.

– وضع خطط مشتركة للتنمية تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي الاختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات بصفة فردية.

– يهدف التكامل إلى تقوية موقف الدول الأعضاء في السوق العالمية، ويزيد من قوة المساومة لديها، وذلك لأن التّكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعة في نسبة لا بأس بها من التجارة الدولية، تكون في العادة أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدى، كما يعمل التكامل على تحسين معدل التبادل الدولي، نتيجة تحسن أو زيادة قوة المساومة لديها، وبالتالي تستطيع استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل، وتصدير السلع المحلية بأسعار أعلى مما لو كانت عليه كل دولة عضو منفردة.

---

[1]– بن ناصر محمد، **مرجع سابق**، ص ص 13–17.

* **الأهداف السياسية:** يرى البعض أن الأهداف السياسية للتّكامل الاقتصادي تحتل المرتبة الأولى في الأهمية بوصفها أهداف أصلية، فيما تتراجع الدوافع أو الأهداف الاقتصادية إلى المرتبة الثانية من الأهمية نذكر منها:

– تحقيق الأمن القومي والسلام وتقليص الاحتكاكات بين الدول المتجاورة، والتّي كانت من قبل تكن لبعضها البعض العداء، حيث أن تطبيق الاتفاقيات التجارية في إطار التكامل، يحد من ذلك العداء ويسود بذلك نوعا من السلم ما بين تلك الدول.

– قد يكون الهدف من وراء تكوين تكامل اقتصادي رغبة دولة ما في السيطرة السياسية على بعض الدول الأخرى الأقل نموا اقتصاديا، والراغبة في تطوير اقتصادها، فتقنعها بإقامة تكامل بشرط أن تطبق هذه الأخيرة نظاما اقتصاديا وسياسيا معنيا، أو محاولة تلك الدولة إدخال تلك الدول في تنظيمات سياسية[1].

* **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل الأهداف الاجتماعية للتكامل الاقتصادي في رفع المستوى العلمي والثقافي لموطني دولة معينة، نتيجة دخولها في نموذج تكاملي مع دولة أكثر تقدما منها، كما يؤدي التّكامل إلى تضافر الجهود المالية والعلمي والبشرية، وتستخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع جوانب الحياة، بما يحقق مصلحة شعوب هذه الدول، كما يعمل على إعادة توزيع السكان في الدولة المعنية بالتّكامل، فينتقل السكان من المناطق الأكثر اكتظاظا إلى المناطق الأقل سكانا، ويؤدي أيضا إلى حل المشكلات التي لا تعنى بها الدولة مثل المشكلات البيئية.

* **الأهداف العسكرية:** وقد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الداخلة فيه لمواجهة العالم الخارجي، ومن أمثلة ذلك ما نادى به بعض المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوروبي بقصد تقوية اقتصاديات أوروبا حتى تكون وحدة لها قوتها السياسية والعسكرية فتقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والروسي ولاتساق أهدافهما مما قد يقوي فرص السلم العالمي.

إذًا أصبح النظر إلى التّكامل الاقتصادي على أنّه أداة تستطيع بمقتضاها الدولة أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، ولذلك تلجأ الدولة الكبيرة أو الصغيرة منها، على التّكامل

[1]– بن ناصر محمد، **مرجع سابق**، ص 18.

الاقتصادي الذي يمكنها من الحصول على المعونات الخارجية العسكرية والحربية، وأيضا إقامة قواعد عسكرية داخل أراضي الدول الأعضاء[1].

المطلب الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا أو مستويات عديدة، تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر، وصولا إلى الاندماج الاقتصادي، أي أن أشكال التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصاداتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل:

1- شكل التفضيل الجزئي: وفي هذا الشكل من التكامل تقوم الدول الأعضاء بالتقليل أو التخفيف من القيود التي تعيق حركة السلع والخدمات، بين الدول المتكاملة، إضافة إلى التقليل من الحواجز الجمركية، دون الإلغاء النهائي للرسوم، وتتخذ من أجل ذلك مجموعة من الإجراءات والقواعد.

2- منطقة التجارة الحرة: ويتم الاتفاق في هذا الشكل بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء وفي الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تريده من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة، ولعل ذلك ما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة خاصة الدول التي تتميز قيودها التجارية التي تفرضها على غير الأعضاء بالانخفاض وذلك كوسيلة للدخول إلى باقي الأعضاء.

3- الاتحاد الجمركي: في هذا الشكل، إضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة، من إلغاء للقيود والتعريفات الجمركية، يتم فرض تعريفه جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية العالم فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية كأنها دولة واحدة جمركيا[2].

4- السوق المشتركة: بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية فإنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج-العمل ورأس المال – بين الدول الأعضاء في السوق، وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال.

---

[1]- رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي الأورو-مغاربي بين العولمة والإقليمية**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2005/2004)، ص 16.

[2]- حمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999)، ص 25.

5- الوحدة الاقتصادية: هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، حيث بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع والخدمات انتقال عناصر الإنتاج – العمل ورأس المال – بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.

6- التكامل الاقتصادي التام: وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام، تحل محل شخصية الدولة السابقة وهذا يعني بالضرورة، إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية[1].

[1]- رابح فضيل، **مرجع سابق**، ص 17.

المبحث الثالث: منطقة التجارة الحرة الإفريقية

تعيش القارة الإفريقية تحولا كبيرا في المجال الاقتصادي من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر من شأنها المساهمة في إنعاش القارة الإفريقية ومنحها عدة مزايا تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي ومساهمتها في تطوير الاستثمار داخل.

المطلب الأول: تعريف ونشأة منطقة التجارة الحرة الإفريقية

أولا: تعريف منطقة التجارة الحرة الإفريقية

منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية هي عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية (55 دولة)، تهدف هذه المنطقة إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية. وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي له ثلاثة ترليون دولار، ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج[1].

ثانيا: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مر تطور منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بمرحلتين أساسيتين هما:

1- مرحلة المفاوضات: في جانفي 2012 بأديسا بابا بأثيوبيا خلال القمة العادية الثامنة عشر للاتحاد الإفريقي التي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا أكدت دول الاتحاد الإفريقي على ضرورة المضي قدما نحو التكامل الإقليمي ومحاولة الوصول إلى لإنشاء اتحاد جمركي في القارة الإفريقية مرورا بمنطقة التجارة الحرة القارية كخطوة أولية تنفيذا لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية في 3 جوان 1991 التي تقضي إلى هدف رئيسي يتمثل في إنشاء اتحاد جمركي إفريقي بحلول العام 2035، وفقا لخطة استراتيجية تقوم على أربعة مراحل وهي:

أ- تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة.

ب- تأسيس اتحاد جمركي قاري.

ج- تطبيق سياسات قطاعية مشتركة.

د- إنشاء سوق مشتركة إفريقية.

---

[1]- وليد حفاف، **مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا والتحديات)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قالمة، العدد 3، 2020، ص 601.

وتمثل الهدف في هذه المرحلة في إطلاق المفاوضات لمنطقة التجارة الحرة القارية وإبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية في القارة الإفريقية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة إلى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري.

وكان الانطلاق الفعلي لمفاوضات إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية في 2015 من طرف الاتحاد الإفريقي كما أكد الاتحاد على ضرورة التعجيل في المفاوضات وتكليف رئيس دولة النيجر (مامادو إيسوفو) بالترويج لمشروع منطقة التبادل الحر القارية وضرورة احترام آجال التوقيع عليها.

2- مرحلة التأسيس والمصادقة: بعد محادثات دامت 6 سنوات وخلال الدورة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في 21 مارس 2018 المنعقدة بالعاصمة الرواندية كيغالي تم اطلاق منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتوقيع الاتفاق المؤسس لهذه المنطقة الذي تم التوقيع عليه من طرف 49 دولة عضوا في الاتحاد الإفريقي وصادقت عليه 8 دول وتتطلب الاتفاقية إزالة ما نسبته 90 % من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء بهدف استحداث سوق قارية موحدة مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين وتسهيل إنشاء الاتحاد الجمركي القاري الإفريقي، وتطوير التجارة داخل القارة من خلال تنسيق السياسات التجارية وتحريرها[1].

ثالثا: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تتمثل الأهداف الرئيسية منطقة التبادل الحر الإفريقية حسب مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات للاتحاد الإفريقي فيما يلي:

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات تسهل تنقل الأشخاص من جل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في (إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة).
- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة.

[1]- ياسين شكيمة، **دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا**، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دارسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي، بتاريخ 11 ديسمبر 2018، الجزائر، ص ص 4-5.

- تحسين القدرة التنافسية للدول الأعضاء داخل القارة في السوق العالمية.
- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساوات بين الأجناس.
- تشجيع الصناعة المحلية من خلال تنويع المنتجات وتنمية الزارعة داخل القارة.
- الإلغاء التدريجي للحواجز والرسوم الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة داخل القارة.
- التحرير التدريجي لتجارة الخدمات والاستفادة من تجارب بعض الدول داخل القارة.
- التعاون في المسائل المتعلقة بالتجارة والمسائل الجمركية بهدف تيسير التجارة بين الدول.
- إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وادارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريتها[1].

المطلب الثاني: مبادئ منطقة التجارة الحرة الإفريقية

تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للمبادئ التالية:

1- تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي: أي أن هذه المنطقة تقودها مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وتتحكم في إدارتها هذه الدول وتضع القوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية.

2- المرونة والمعاملة الخاصة والتفاضلية: وتعني إعطاء الدول الأقل نموا داخل المنطقة مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات ومن جانب آخر تعطي الحق للدول الأكثر نموا في معاملة الدول الأقل نموا بصورة تفضيلية وإعطاء وقت أكثر وإعفاءات جمركية أقل للدول الأقل نموا.

3- الشفافية والكشف عن المعلومات.

4- الحفاظ على المكتسبات.

5- معاملة الدولة الأولى بالرعاية: أي أن تمنح الدولة المستقبلة للسلع جميع المزايا التجارية المذكورة والمتفق عليها بين الدول داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية على حساب الدول الأخرى الموجودة خارج التكتل مثل التعريفات الجمركية المنخفضة.

6- المعاملة الوطنية: الذي يمنح المنتجات والخدمات الأجنبية المستوردة من الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية حق المساواة في النفاذ للأسواق مع مثيلاتها الوطنية أي معاملة المنتجات مثل المنتجات المحلية في السوق المحلية.

---

[1]- وليد حفاف، **المرجع السابق**، ص ص 602-603.

7- مبدأ المعاملة بالمثل: هو أداة توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات أي أنه يجب على الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية المحافظة على حقوقها والتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء فيما يخص السياسات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالتعريفات الجمركية والغير الجمركية.

8- توافق الآراء في صنع القرار: أي توافق إرادات الدول وصناع القرار داخل التكتل من أجل إنجاح سير التكتل والبحث عن تطوير هذا الاندماج ليصبح أكثر تكاملا وتجانسا وتماسكا[1].

*** الفرق بين منطقة التجارة الحرة ومنطقة التبادل الحر:**

تمثل منطقة التبادل التجاري الحر الإفريقية فضاء يسمح بحرية تنقل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي، وتعتبر منطقة تجارة حرة، بين أغلبية دول الاتحاد الأفريقي، فقد التقى قادة الدول الأفريقية وأطلقوا رسميا منطقة تجارة حرة على مستوى القارة السمراء من شأنها حال نجاحها أن توحد 1.3 مليار نسمة وتخلق منطقة اقتصادية حجمها 3.4 تريليونات دولار وتفتح الباب أمام عهد جديد من التنمية، وتعد هذه المنطقة التجارية الحرة هي الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المشاركة منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية.

دخلت منطقة التبادل الحر للقارة الأفريقية (ZLECAF) رسميا مرحلتها العملية مع 53 دولة و1.3 مليار نسمة، بين الدول الأفريقية، وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم، ويمكن أن تزيد هذه المنطقة التبادل التجاري بأكثر من 51 % بحلول عام 2022 من خلال سوق واحدة للسلع والخدمات وحرية حركة رجال الأعمال والاستثمار، كما تعمل على تحديد قواعد التجارة التي يجب أن تحكم هذه التبادلات لضمان التجارة العادلة بين جميع البلدان الإفريقية، ومما تم تقديمه فإننا نجمل مجموعة من النتائج كما يلي:

- تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعريف المتعاملين الاقتصاديين بالفرص الاقتصادية للوجود التجاري في السوق الأفريقية وتحسيس وتوعية مؤسسات دعم التجارة الخارجية، بالإضافة إلى آفاق تطوير الشراكة بين البلدان الأفريقية.

---

[1]- المملكة المغربية، **مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات**، القانون رقم 11/19 المؤرخ في 21 مارس 2018 المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الجريدة الرسمية، رقم 19، الموافق لـ 24 يونيو 2020، المادة 6، ص ص 6-7.

– دمج منطقة تجارة حرة في إفريقيا يعني إزالة جميع الحواجز الجمركية والتعريفية لتعزيز المصالح المتبادلة بين البلدان.

– تعتبر ZELCAF بمثابة اندماج قاري كامل ينبني على قاعدة صناعية وتجارية من شأنها ضمان الاستفادة للجميع.

– تحسين القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول الإفريقية وفي السوق العالمية.

– تسريع عمليات التكامل الإقليمي، مما يساعد على تجديد مفهوم المواطنة في إفريقيا.

– خلق مواطنة إفريقية جديدة تتناغم مع التطورات الحاصلة بين الدول الإفريقية[1].

المطلب الثالث: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

لا شك أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيوفر العديد من المزايا والفرص الاقتصاديات الدول الإفريقية إذا آمنت تلك الدول بتجسيدها على أرض الواقع وسعت إلى تذليل كل العراقيل والصعوبات التي ستواجهها، لتصبح أحد المحركات الرئيسية لخلق النمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة، وتشمل تلك المزايا والفرص فيما يلي: دخلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019 بعد أن صادقت عليها 23 دولة إفريقية، وهو ما تخطى النصاب القانوني المطلوب 22 دولة لتصبح بذلك أكبر اتفاقية الأسواق التجارة الحرة في العالم، بعدد مستهلكين يصل إلى 1.2 مليار نسمة، وبناتج إجمالي محلي يتخطى 3.4 تريليون دولار، ما يمثل 3 % من الناتج الإجمالي العالمي.

وتهدف هذه الاتفاقية على ضرورة إلزام الدول الأعضاء بها على خفض الرسوم الجمركية بين الدول الأفريقية بما يقارب 90 %، بحيث يؤدي ذلك إلى خفض أسعار السلع وسهولة الإجراءات الروتينية التي تؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت بين البلدان الإفريقية، على أن تحصل الدول على خمس سنوات كفترة تهيئة التحقيق هذه النسبة، بينما الدول الأفريقية الأقل نمو فقد حصلت على 10 سنوات كفترة تهيئة للوصول إلى تلك النسبة.

ومن المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارة الإفريقية لعبة تغيير جديدة لأفريقيا ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع أجندة الاتحاد الأفريقي 2036 من أجل "إفريقيا التي نريد" وجدول أعمال الأمم المتحدة 2030، من خلال إلغاء التعريفات وإزالة

[1]– وليد حفاف، **مرجع سابق**، ص ص 604.

الحواجز غير التعريفية، ومن المتوقع أن تتصدى اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا (FCFTA) لفتح الأسواق الأفريقية ودعم خلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الأفريقية[1].

وتشكل نسبة التجارة البينية الأفريقية حاليا ما يقارب 17 % وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ 59 % في قارة آسيا، و69 % في أوروبا، وكما يتضح 83 % من تجارة القارة تذهب إلى خارجها، مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين في المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية، لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية لتقديم مزيدا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية الأفريقية بنسبة تتراوح بين (15 % أو 50 مليار دولار) و(25 % أو 70 مليار دولار) بحلول عام 2040 وهذا فقط بسبب إزالة التعريفات، ولذا تم تنفيذ التجارة البينية بشكل جيد فيمكن أن تشكل ما يصل ما بين 40 % إلى 50 % من الصادرات بحلول عام 2040 بزيادة عن النسبة الحالية البالغة 17 في المائة، ومع ذلك فإن الاختبار الحقيقي لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية الكبرى سيكون مدى سرعة قيام البلدان الأفريقية بتسريع تنويع الصادرات وتطوير المنتجات، وجعل التجارة أكثر شمولا[2].

وقد تبين أن السلع المصنعة في التجارة الأفريقية البينية لا تساهم سوى بـ 42 % بينما تنخفض القيمة إلى 15 % فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب أفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 4.3 % مما بعد كذلك في غاية الانخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى، ويواجه المصدر الأفريقي معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8 % وهي أعلى مما يواجه نفس المصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، وتقوم التجارة فيما بين الاقتصادات الرئيسية لإفريقيا التي لا تتبع نفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[3].

---

[1]– هشام عبد الكريم، **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة إفريقية جديدة**، مجلة قضايا معرفية، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 02، العدد 05، 2020، ص 42.

[2]– وليد حفاف، **مرجع سابق**، ص 609.

[3]– هشام عبد الكريم، **المرجع السابق**، ص 43.

وبالتالي يمكننا القول أن هذا الواقع التجاري بين الدول الأفريقية يتطلب ببساطة فعل الكثير من أجل التوصل إلى إطار يتيح تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية وآلية قائمة على القواعد من أجل تنفيذ العقود وفض المنازعات، وقد جاءت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتقديم فرص جديدة لتبادل المنتجات الصناعية من خلال التجارة البيئية الإفريقية، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة تبادل في المنتجات الصناعية ما بين (25 % أو 36 مليار دولار) و(30 % أو 44 مليار دولار) في عام 2040، وستكون كل من المنسوجات والملابس والجلود والخشب والورق والمركبات ومعدات النقل والإلكترونيات والمعادن المستفيد الأكبر من غيرها من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بينما سترتفع منتجات الطاقة والتعدين بنسبة تتراوح ما بين (5 % أو 4.5 مليار دولار) و(11 % أو 9 مليار دولار) بحلول عام 2040.

كما يتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إمكانات خاصة للمنتجات الزراعية، ففي عام 2015 أنفقت البلدان الأفريقية حوالي 63 مليار دولار على واردات الأغذية وإلى حد كبير كان مصدرها من خارج القارة، وتتوقع دراسات النمذجة للجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه بحلول عام ستزيد اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا التجارة البينية الأفريقية في المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين (20 % أو 9.5 مليار دولار) و(30 % أو 17 مليار دولار) مع تحقيق أعلى المكاسب في السكر والخضروات والفواكه والمكسرات والمشروبات ومنتجات الألبان .ومن المتوقع أيضا أن تساعد الاتفاقية من التوسع في الوصول إلى الأسواق الخارجية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي وبالتالي توليد إيرادات إضافية للدولة مع زيادة دخل المزارعين وتوسيع قدراتهم على الاستثمار في القطاع الزراعي[1].

[1]– وليد حفاف، **مرجع سابق**، ص 609.

الفصل الثاني

واقع العلاقات الإقتصادية الجزائرية الإفريقية

تناولنا في هذا الفصل واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإفريقية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو تفعيل التكامل الإقليمي الإفريقي، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى جهود الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا، ومنه تم التعرف على مبادرة النيباد لتنمية إفريقيا ومبادرة تنمية الساحل الإفريقي، وفي المبحث الثالث تعرضنا إلى واقع المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية وكذلك ذ حجم المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية، وأيضا حجم المبادلات التجارية البينية في إفريقيا، والمبادلات التجارية الخارجية للجزائر مع الدول الإفريقية.

المبحث الأول: توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو تفعيل التكامل الإقليمي الإفريقي

لقد أضحى البعد الاقتصادي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية من منطلق أنه أصبح عاملا مهما في تشجيع حركية التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات، ما جعل من وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تحظى باهتمام كبير في إطار السياسة الاقتصادية للبلد، وأضحى من مهامها الرئيسية الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يساهم في خلق الثروة وخلق مناصب شغل، وهي مهمة معقدة نوعا ما[1].

استنادا لهذا، بات هناك إدراك واضح في مخيال مهندسي الدبلوماسية الجزائرية بأن المتغير الاقتصادي ينطوي على ضمانات يمكن الاستناد إليها لتحقيق مصالح الجزائر في الخارج جنبا إلى جنب مع الدبلوماسية التقليدية، فاعتماد الجزائر على ورقة الاقتصاد في إطار مساعيها الدبلوماسية يعد ضرورة حتمية للتكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية والدولية وهو يؤكد على أن الدبلوماسية الاقتصادية قد أضحت أداة رئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للجزائر.

ولعل ما يؤكد هذا التوجه هو إعطاء صلاحيات واسعة لوزارة الخارجية في المجال الاقتصادي، حيث تم إصدار عدد من المراسيم الرئاسية التي تحدد هذه الصلاحيات، فمثلا جاء في المرسوم الرئاسي رقم 02-406 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2002، الذي يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من خلال المادة 09 على أن: "يعمل السفير على تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية التبادلات التجارية والشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد المرسوم الرئاسي رقم 02- 406، سنة 2002".

في حين جاء المرسوم الرئاسي رقم 19-244 في 11 سبتمبر سنة 2019، الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ومن خلال المادة 14 التي تضمنت استحداث مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، ومن مهامها ما يلي:

- ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر.
- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.

[1]- الجمعي وسيم قطاب، **العولمة وتأثيراتها على الدبلوماسية الاقتصادية**، مجلة شعاع للدراسات، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 64.

– التزويد بالمعلومات والتحاليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية، ودعم مجهودات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال.

– إعداد مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات والمؤسسات والهيئات والوزارات المعنية، وتضم هذه المديرية مديريتين فرعيتين هما المديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية والمديرية الفرعية لمتابعة البرامج وترقية المبادلات التجارية المرسوم الرئاسي رقم 19–244، سنة 2019[1].

كما تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 20–42 المؤرخ في 11 فيفري سنة 2020، الذي تضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ومن أبرز مهام هذه الوكالة: المشاركة في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي والعلمي والتقني، وكذا المساهمة في تحضير مشروع ميزانية التعاون الدولي وضمان تنفيذها، بالإضافة إلى تقديم المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية من أجل التعبئة المثلى للمساعدة التقنية والمالية الخارجية في خدمة التنمية الوطنية[2].

مما لا شك فيه أن جملة الإصلاحات القانونية هذه تعكس توجه الدبلوماسية الجزائرية نحو النهج الاقتصادي كورقة رابحة لتحقيق مكاسب تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، هذا وقد برز توجه يؤكد على أن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالسوق الإفريقية نظرا لعدم تكافئ العلاقة مع الدائرة الأوروبية، وعلى هذا الأساس بدأت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تتحرك جنوبا في إطار مساعيها الرامية لخلق علاقات اقتصادية وتجارية مع بلدان القارة.

المطلب الأول: الدبلوماسية الاقتصادية كآلية جديدة للسياسة الخارجية الجزائرية

أصبح البعد الاقتصادي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية باعتباره عاملا مهما في تشجيع حركية التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات، وهذا ما جعل من وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تحظى باهتمام كبير في إطار السياسة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق، أصبحت من مهام وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يساهم في خلق الثروة وخلق مناصب عمل.

---

[1]– الجمعي وسيم قطاب، **المرجع السابق**، ص 65.

[2]– **المرسوم الرئاسي رقم 20–42 بتاريخ 2020/01/12**، المتعلق إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، الجزائر، الجريدة الرسمية.

وما يؤكد هذا التوجه هو ما ورد في المرسوم الرئاسي رقم 19-244 في 11 سبتمبر 2019، الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، ومن خلال المادة 14 التي تضمنت استحداث مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، ومن مهامها ما يلي[1]:

- ترقية المبادلات التجارية الدولية.

- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.

التزويد بالمعلومات والتحاليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية، ودعم مجهود المؤسسات الجزائرية في هذا المجال.

- إعداد مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات والمؤسسات والهيئات والوزرات المعنية.

وحسب نص المادتين 03 و09 على التوالي من المرسوم الرئاسي 02-206 المؤرخ 2002/11/26 المتضمن صلاحيات السفراء الجزائريين: يجب على السفير من أجل التعريف بالسوق الجزائري ودعم المتعاملين الجزائريين أن يقوم بمساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية، في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب مع تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية والشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد[2].

ويدفع الفضاء الإفريقي، الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والبشري الواسع والواعد، الجزائر إلى بناء توجهات دبلوماسية واقتصادية وسياسية، كبلد إفريقي بموقعه الاستراتيجي الهام وبتراكماته التاريخية العديدة مع دول القارة، ولعل التحركات الدبلوماسية والأمنية الجديدة التي أصبحت تضطلع بها الجزائر على المستوى الإفريقي تعكس هذا التوجه الجديد في علاقاتها الخارجية.

وتعتبر القارة الإفريقية أولوية في السياسة الخارجية للجزائر، فقد كانت الجزائر دوماً في طليعة المتضامنين الذين قدموا يد العون وساندوا حركات التحرر الوطنية والقضايا العادلة في إفريقيا، مساهمةً بذلك وبشكل فعال في تحقيق أهداف الاستقلال والتحرر في ربوع إفريقيا، ولذلك سعت الجزائر إلى توثيق روابط أخوية متينة بالدول الإفريقية مستمدة زخمها وقوتها من التضامن والنضال المشترك

---

[1]- قرة فارس، لموشي طلال، **التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية (الحوافز والرهانات)**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1، العدد 12، 2023، ص ص 50-51.

[2]- خواص نصيرة، **ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 58، 2021، ص 319.

والتزام الجزائر اللامشروط في دعم مساعي النهوض بالقضايا الإفريقية العادلة وتحقيق التنمية الشاملة في القارة السمراء، التي ما فتئت تواجه تنامي التهديدات الأمنية والاضطرابات السياسية، ناهيك عن تفشي الجريمة المنظمة العابرة للأوطان وارتباطها بظاهرة الإرهاب.

المطلب الثاني: محددات الدور الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا

يدفع الفضاء الإفريقي، الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والبشري الواسع والواعد، الجزائر إلى بناء توجهات دبلوماسية واقتصادية وسياسية، كبلد إفريقي بموقعه الاستراتيجي الهام وبتراكماته التاريخية العديدة مع دول القارة .ولعل التحركات الدبلوماسية والأمنية الجديدة التي أصبحت تضطلع بها الجزائر على المستوى الإفريقي تعكس هذا التوجه الجديد في علاقاتها الخارجية[1].

تعتبر القارة الإفريقية أولوية في السياسة الخارجية للجزائر، فقد كانت الجزائر دوماً في طليعة المتضامنين الذين قدموا يد العون وساندوا حركات التحرر الوطنية والقضايا العادلة في إفريقيا، مساهمةً بذلك في تحقيق أهداف الاستقلال والتحرر في ربوع إفريقيا، ولذلك سعت الجزائر إلى توثيق روابط أخوية متينة بالدول الإفريقية مستمدة زخمها وقوتها من التضامن والنضال المشترك والتزام الجزائر اللامشروط في دعم مساعي النهوض بالقضايا الإفريقية العادلة، وتحقيق التنمية الشاملة في القارة السمراء، التي ما فتئت تواجه تنامي التهديدات الأمنية والاضطرابات السياسية، ناهيك عن تفشي الجريمة المنظمة العابرة للأوطان وارتباطها بظاهرة الإرهاب.

وتلعب الجزائر دوراً ريادياً في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، مما أهلها لاستضافة مؤسستين هامتين تابعتين للاتحاد الإفريقي تضطلعان بدعم قدرات البلدان الإفريقية في التصدي لهذه الظواهر ومكافحتها، وهما المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، وآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة بالإضافة إلى جهود الجزائر في نشر الإسلام الوسطي المعتدل من خلال تكوين الأئمة من مختلف الدول الإفريقية.

---

[1]– أبو رحمة منير، مبرك رفيدة، **تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية (آلية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الوجاهة السياسية)**، مجلة السياسة العالمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 15.

كما سعت مع دول الساحل المتكونة من موريتانيا، مالي والنيجر، إلى إنشاء لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة التي تشكل آلية للتعاون العسكري والأمني بين هذه البلدان، بالاعتماد أساساً على قدراتها العسكرية وإمكانياتها الخاصة في محاربة الإرهاب في المنطقة[1].

واستلهاماً من المبادئ النبيلة المؤسسة للسياسة الخارجية للجزائر، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وتكريس الوساطة في فض النزاعات وحق تقرير المصير، دأبت الجزائر، في مختلف المناسبات وفي المحافل الدولية، على تقديم رؤاها لحل الأزمات وتسوية النزاعات في القارة الإفريقية، وذلك بالدعوة إلى انتهاج السبل السلمية وتفضيل الحوار بين أطراف النزاع ورفض التدخل الأجنبي، كما تواصل الجزائر جهودها في المساهمة في تكوين إطارات الدول الإفريقية من خلال تخصيص عدد معتبر من المنح الدراسية لفائدة الطلبة الأفارقة في مختلف التخصصات، عبر الجامعات ومعاهد التكوين الجزائرية[2].

[1]– قنيفي مريم، لطرش ذهبية، **أليات تعزيز التبادل التجاري القاري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا (مثلثات النمو وقواعد المنشأ نموذجا)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرات عباس، سطيف، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 09.

[2]– موقع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، 2023.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا

تحاول الجزائر استثمار إرثها التاريخي في بناء علاقات قوية مع الدول الإفريقية وتوسيع نفوذها ونشاطها الاقتصادي والدبلوماسي في القارة السوداء، ويأتي على درجة كبيرة من الأهمية جانب "الإشعاع الروحي" للجزائر باعتبارها مهدا للعديد من الطرق الصوفية ذات الحضور الكبير في إفريقيا.

المطلب الأول: مبادرة النيباد لتنمية إفريقيا

تختلف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا عن المبادرات التنموية الإفريقية السابقة من حيث الرؤية والأهداف والأليات، فالنيباد تتضمن رؤية جديدة للتنمية في إفريقيا حيث تم تحديد أهداف يتم الوصول إليها وفقا لبرنامج عمل يتضمن شروط وأولويات المبادرة، والموارد التي يجب توفيرها، وتم وضع الأجهزة التي من شأنها إدارة هذه المبادرة.

1- الرؤية الجديدة للتنمية في إطار النيباد

ظلت القارة الإفريقية خلال أربعين سنة من استقلالها تبحث عن الموارد المالية لتمويل مشاريعها التنموية، إلا أن ضعف بنيتها الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار، جعلها تعتمد على ثنائية القرض والمساعدة التي شكلت منطق التنمية الإفريقية، غير أنه، كما يشير إلى ذلك الرئيس السنغالي السابق "واد"، لم نر من قبل أي دولة تطورت بواسطة المعونات أو القروض أو كلاهما معا حيث أثبتت هذه الثنائية حدودها، وهذه القروض هي التي أنتجت مشكلة المديونية التي يتحتم على الأجيال القادمة أن تدفعها، لذا تدعو الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إلى عكس هذا الوضع الشاذ عن طريق تغيير العلاقة التي تعززه وإن الإفريقيين لا يطلبون استمرار المزيد من التبعية عن طريق المعونات، ولا الحصول على الامتيازات الهامشية[1].

يؤمن أصحاب مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أن هذه الأخيرة فرصة تاريخية تعرض نفسها لإنهاء التخلف الذي تعاني منه إفريقيا وأن الموارد موجود بوفرة والمطلوب من أجل حشدها واستخدامها بصورة سليمة، هو وجود قيادة جريئة وواسعة التصور وملتزمة التزاما حقيقيا ببذل الجهود

[1]- Abdoulay WADE, **Le financement entre nécession économique et crise des projets politiques**, in: NEPAD et les enjeux du développement en Afrique, Maisonneuve et la rosse, Paris,2002, P 10.

التنموية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر، علاوة على شراكة عالمية جديدة تقوم على أساس مسؤولية مقتسمة واهتمام متبادل[1].

ما يميز النيباد عن المبادرات السابقة هو عزم الأفارقة أخذ زمام مستقبلهم بأيديهم، حيث أن القادة الأفارقة قد أخذوا العبر من تجاربهم الماضية، لذا فهم يعتبرون اليوم أن السلم والأمن والديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان عناصر لا غنى عنها لتحقيق تنمية مستدامة، كما أن أصحاب المبادرة لا يحملون مسؤولية تخلف وإفقار القارة الإفريقية إلى الاستعمار والحرب الباردة ودواليب النظام الاقتصادي الدولي لوحدهم، بل إن الحكومات الإفريقية التي انتهجت سياسات فاشلة وأقصت شعوبها في مسارات التنمية، تتحمل بدورها جزء كبير من المسؤولية[2].

ترى النيباد أن الظروف الحالية للقارة بإمكانها إحداث انطلاقة حقيقية للقارة فعلى المستوى الداخلي بدأت تتكرس تقاليد ديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، حيث يجب أن يتم تعزيزها أما على المستوى الدولي فإن إعلان الأمم المتحدة للألفية (2000) يؤكد استعداد المجتمع الدولي لدعم جهود إفريقيا لمعالجة التخلف والتهميش في القارة. تعتمد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أساسا على القناعة والإرادة السياسية الجديدة للقادة الأفارقة، وتتمركز حول الملكية والإدارة الإفريقية لها، حيث أن هذه المبادرة يتم تصورها على أنها رؤية طويلة المدى لبرنامج تملكه وتقوده إفريقيا[3].

ترمي استراتيجية النيباد إلى تحقيق نمو وتنمية اقتصادية وعمالة متزايدة، وإلى تخفيف حدة الفقر والحد من الظلم، وتنويع الأنشطة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية وزيادة حجم الصادرات وزيادة التكامل الأفريقي[4].

2- أهداف النيباد

ميزت النيباد بين الأهداف طويلة الأجل غير محددة زمنيا والأهداف المحددة بإطار مني، تتمثل الأهداف طويلة الأجل، والتي لم يوضع لها إطار زمني، في القضاء على الفقر، ووضع الدول

---

[1]- أنظر النقطة 5 من مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، صادرة عن لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية بشأن "الشراكة الجديدة" في أبوجا، بتاريخ 23أكتوبر 2001.

[2]- أنظر النقطة 6 من النيباد.

[3]- Martin OUKOUDA, **Le NEPAD, un nouvel espoir pour l'Afrique**, in: Le NEPAD et les enjeux de développement en Afrique, op-cit, p 21.

[4]- فصلت النيباد أسباب الافقار التاريخي للقارة الإفريقية في النقاط من 18 إلى 23.

الإفريقية فرديا وجماعيا في طريق النمو المستمر والتنمية، وإنهاء تهميش إفريقيا، والارتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي، وتجاوز إقصاء المرأة وعزلها.

تشمل الأهداف المحددة بإطار زمني تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7 % سنويا على الأقل لمدة 15 سنة تقريبا، وضمان تحقيق القارة لـ "أهداف الألفية" المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة[1]، والمتعلقة بتخفيف الفقر والتعليم والصحة والبيئة وغيرها[2].

3- برنامج عمل النيباد

سطرت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا برنامجا واعدا للوصول للتنمية المنشودة عبر وضعها لمجموعة من الشروط يجب تحقيقها تحديدها لأولويات قطاعية تحظى بالأولوية وكيفية تعبئة الموارد لتجسيدها.

أ- شروط تحقيق التنمية

يتوقف نجاح النيباد لتحقيق أهدافها على شروط أساسية عبارة عن عدد من المبادرات التي يلتزم القادة الأفارقة فرادى ومجتمعين بالعمل على تنفيذها، كشروط لنجاحها وهي:

1- مبادرة السلام والأمن.

2- مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية.

3- مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت[3].

واحتلت مسألة الحكم الراشد حيزا هاما في وثيقة النيباد باعتباره أحد شروط التنمية المستدامة، فقد اعتبرت أن هدف هذه المبادرة هو دعم أطر سياسية وإدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون في الدول الإفريقية.

وقد فصلت الدول الإفريقية مبادئ الحكم السياسي والاقتصادي في وثيقة خاصة تسمى "إعلان عن الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي والحكم في مجال الشركات"، حيث يعترف القادة الأفارقة بموجب هذا الإعلان بأنه لا يمكن تحقيق التنمية في غياب ديمقراطية حقيقية واحترام حقوق الإنسان والسلم والحكم الراشد، ويلتزمون باحترام المعايير العالمية في مجال الديمقراطية التي تمثل التعددية

[1]- أنظر النقطة 6 من النقاط.

[2]- أنظر النقطة 7 من النيباد.

[3]- Bruno BEKDO-EBE, **Le NEPAD et la réflexion sur le développement**, in : Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique, op-cit, P 145.

السياسية والحزبية والنقابية، وتنظيم دوريا انتخابات ديمقراطية حرة والعدالة والشفافية مكونات أساسية لها، من أجل السماح للشعوب بالاختيار الحر لقياداتهم[1].

ب- تحديد الأولويات القطاعية

تسعى النيباد إلى إعطاء دفع جديد للتنمية في القارة الإفريقية وذلك لسد الفجوة الحالية في مجال القطاعات ذات الأولوية لتمكين إفريقيا من اللحاق بباقي المناطق المتقدمة من العالم[2]، لذا حددت المجالات التالية كقطاعات ذات أولوية:

1- البنى التحتية.

2- الموارد البشرية.

3- الزراعة.

4- البيئة.

5- الثقافة.

6- العلوم والتكنولوجيا[3].

ج- تعبئة الموارد

سطرت النيباد خطة بشأن تعبئة الموارد اللازمة لوضع برامجها موضع التنفيذ تتمثل في:

1- مبادرة تدفقات رأس المال وقد تضمنت تقديرا للموارد المالية المطلوبة لتمويل برامج النيباد، حيث قدرتها الوثيقة بنحو 64 مليار دولار أمريكي سنويا لمدة 15 سنة تقريبا.

2- مبادرة النفاذ إلى الأسواق تعتبر النيباد تحسين قدرة الصادرات الإفريقية على الوصول إلى الأسواق العالمية جانبا رئيسيا لعملية تعبئة الموارد وتلخص المبادرة السبيل إلى مبدأ واحد هو تنويع الإنتاج[4].

---

[1]- أنظر النقطة 68 من النيباد.

[2]- أنظر النقاط من 71 إلى 89 من النيباد.

[3]- رواية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية المستدامة**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص 113.

[4]- Fouda Séraphin MAGLONE, **Le NEPAD et la bonne gouvernance: Première radiographie**, première enseignement, in: Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique ,op-cit, p 153.

المطلب الثاني: مبادرة تنمية الساحل الإفريقي

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي، والتي يعد الطريق العابر للصحراء أهمها:

1- مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر – لاغوس)

قامت الجزائر بتطوير شبكة الاتصال عبر بناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر –لاغوس)، مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والعديد من دول غرب إفريقيا، لقد أطلق مشروع الطريق السيار العابر للصحراء منذ حوالي أربعين عاما، سنة 1971، وكان يطلق عليه طريق الوحدة الإفريقية، ويعتبر أهم رابط قاري يمتد على نحو 9400 كلم، يهدف إلى تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي والساحل وتسهيل المبادلات التجارية بين جزء كبير من إفريقيا وأوروبا، وسعيا إلى تسهيل المبادلات في المغرب العربي والصحراء الكبرى والساحل وتوفير مناخ مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

قام قادة البلدان الستة المعنية (الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا) ببعث فكرة هذا المشروع الإفريقي في بداية الستينيات وكانت رهانات هذه المبادرة كبيرة منها: الإسهام في فك العزلة عن مساحات صحراوية شاسعة وتسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية لاسيما من خلال فتح الموانئ المتوسطية للبلدان الواقعة جنوب الصحراء بهدف تسهيل ولوج الأسواق الأوروبية[2]، وقد اتخذت حكومات الدول الستة المعنية في برامجها العملية إجراءات دعم لهذا العرض، وقد ركزت اهتمامها على الطريق العابر للصحراء، نظرا لطبيعته الاستراتيجية في مكافحة الفقر وفك العزلة عن سكان مناطق واسعة، والحاجة إلى ترقية التعاون الإقليمي المطروح من جميع الجهات للاستفادة من نقل تدفقات التجارة الخارجية الجارية في أعقاب عولمة العلاقات الدولية[3].

---

[1]– وهيبة دالع، **المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة**، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، الجزائر العدد 18، 2013، ص ص 51–52.

[2]– الطريق العابر للصحراء عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لإفريقيا، الموقع الإلكتروني:

http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php/component تاريخ الاطلاع: 2024/03/09.

[3]– لجنة الربط للطريق العابر للصحراء دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، الأمانة العامة للمصرف العربي للتنمية في إفريقيا ديسمبر 2009، ص 06.

وتوضح الخريطة المرفقة المناطق التي يمر عبرها الطريق أو المجاورة له ضمن البلدان الستة بالنسبة للجزائر فإن الطريق العابر للصحراء يعتبر رمزا لالتزامها في كفاح بلدان إفريقيا والعالم الثالث من أجل استقلالهم السياسي وبالخصوص الاقتصادي، وكما أشارت لجنة الربط المكلفة بالطريق العابر للصحراء في حصيلة لها أنه في إطار عدة برامج استثمار وتنمية اقتصادية، استكملت الجزائر كامل شطرها من الطريق العابر للصحراء الممتد من الجزائر العاصمة إلى الحدود مع النيجر على طول 2300 كلم بالموازاة مع تمويل وانجاز الدراسات الخاصة بالشطر النيجيري 230 كلم، وهو آخر شطر لم ينجز بعد[1].

وحسب وزارة الأشغال العمومية فإن الجزائر خصصت أكثر من 200 مليار دينار جزائري (حوالي 3 مليار دولار) لاستكمال وتطوير شطر الطريق العابر للصحراء الواقع على ترابها في إطار برنامجي 2009-2005 و2010-2014، واستكملت نيجيريا شطرها 1131 كلم وكذا الأمر بالنسبة لتونس التي استكملت أشغال تعبيد الشطر المتبقي 569 كلم، في حين قامت مالي بتعبيد 1236 كلم من أصل برنامج خاص بتعبيد 740 كلم بين الحدود الجزائرية ومدينة ارليت (الشمال) في حين لم يعبد تشاد سوى شطرا صغيرا على طول 600 كلم من شطر الطريق العابر للصحراء الذي يقطع هذا البلد.

2- مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء

هو المشروع الاستراتيجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويعرف هذا المشروع كذلك باسم خط NIGAL يهدف إنشاء هذا الخط إلى تغذية أوروبا بالغاز من خلال مد خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا، أنابيب الغاز من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالنيجر ومنه إلى أوروبا، قاطعا مسافة 4128 كلم، نيجيريا 1037 كلم، النيجر 841 كلم، الجزائر 2130 كلم، ومن المتوقع أن ينقل من 20 إلى 30 مليار متر مكعب في السنة، تكلفة هذا المشروع تفوق حاليا 10 مليار دولار، إضافة إلى 3 مليارات إضافية من اجل بناء البنية التحتية الخاصة بتجميع الغاز في نيجيريا، وفي جوان 2009 تم

[1]- أسماء رسولي، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة دكتوراه، (قسم الحقوق والعلوم السياسية: جامعة باتنة 1، 2018)، ص 203.

التوقيع من قبل حكومات كل من الجزائر، النيجر ونيجيريا على اتفاق خاص بإنشاء القاعدة الغازية كأقصى حد إلى غاية 2015[1].

ويعود إطلاق مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء لعام 2002 خلال اجتماع اللجنة العليا الجزائرية النيجيرية أين تم الإعلان عن اتفاق بشأنه بين سوناطراك وشركة النفط النيجيرية أن أن بي سي NNBC وبقى المشروع مجمدا إلى غاية العام 2009، لكن ورغم توقيع الاتفاق رسميا بين الدول الثلاث، للمشروع سنة 2009، إلا أن المشروع بقي يراوح مكانه ليعيده رئيس نيجيريا السابق "**جوناثان جون لاك**" إلى الواجهة عام 2013 في قمة للاتحاد الإفريقي، وتم تناقل تصريحات طيلة السنوات الماضية عن وجود عراقيل مالية وحتى أمنية أدت إلى تأخر انطلاقه، خاصة في دلتا النيجر، ففي 29 جوان 2009 حذرت حركة تحرير دلتا النيجر التي أوقفت أكثر من خمس إنتاج النفط النيجيري منذ بدء هجماتها على الصناعة قبل ثلاث سنوات، وقالت الحركة في بيان أرسل بالبريد الالكتروني: إن هؤلاء الذين يتحدثون إلى الأشخاص الخطأ في ابوجا بشأن الاستثمار في مشروع أنابيب الغاز عبر الصحراء يستثمرون أموالهم دون حكمة لأننا مصممون على تخريب المشروع من البداية، إضافة إلى التهديدات الأمنية للمشروع، نجد تهديدا من نوع آخر، حيث أصبح مشروع الأنبوب الغازي العابر للصحراء مهددا بعد الاتفاق المغربي النيجيري، حيث وقع المغرب ونيجيريا في الرباط في 15 ماي 2017 على بروتوكول اتفاق لدراسة جدوى مشروع عملاق لبناء أنبوب للغاز يربط بين البلدين عبر ساحل غرب أفريقيا على المحيط الأطلسي، وهو ما يزيد الغموض حول مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا[2].

وحسب جريدة "لوموند الفرنسية" فإن الاتفاق الجديد الموقع بين الشركة الوطنية النيجيرية للبترول" والمكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن" يهدف إلى إطلاق دراسة تتوخى البحث عن إمكانية تنفيذ المشروع وإخراجه إلى أرض الواقع، مشيرة إلى أن الدراسة ستستمر نحو عامين في مرحلتها الأولى، إلا أن الجريدة أوردت كذلك أن انجاز مشروع مد أنبوب الغاز من نيجيريا إلى المغرب، الذي أطلقته كل من الرباط وأبوجا، يبدوا معقدا للغاية وصعب التحقيق بسبب أن المشروع ينجز في دلتا بجنوب النيجر" والتي تعتبر غير آمنة.

---

[1]– Henri plagnol, François Loncle, **La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne**, Rapport d'information No 4431, La commission des affaires etrangeres- Assemble Nationae, 06 Mars 2012.

[2]– أسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص 206.

المبحث الثالث: واقع المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية

تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة للبحث عن بدائل لاقتصادها الريعي وتنويع عائدات صادراتها المتأتية أساسا منه، وفي هذا الإطار انتهجت الحكومة العديد من الاستراتيجيات لعل أبرزها الاتجاه للظفر بالسوق الإفريقية الواعدة.

وتطبيقا لهذه الاستراتيجية تمكنت الجزائر من كسب حصة هامة من المبادلات الجزائرية – الإفريقية وهذا من أجل تعزيز الشراكة والتعاون مع باقي الدول الإفريقية، وهذا من أجل فتح معابر للأسواق الإفريقية من أجل تنظيم قوافل تصدير لهذه الأسواق.

المطلب الأول: حجم المبادلات التجارية البينية في إفريقيا

شمل منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوقا يفوق من 1.2 مليار نسمة من السكان، ويفوق ناتجها المحلي 3 تريليون دولار، لتشكل بذلك أكبر منطقة تجارة في العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، وسيرتفع عدد سكان القارة ليصل إلى 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050، أي نحو 26 % من سكان العالم وسيكون نمو اقتصادها بمعدل ضعف نمو اقتصاد الدول المتقدمة، مما سيشكل فرصة كبيرة لأداء فعال للمنطقة.

ويتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على مجموعة من العوامل والتي نوجزها في الآتي[1]:

– تقليص والغاء الحواجز التجارية: جمركية وغير جمركية التي فشلت في حماية الصناعات المحلية: فالتجارة البينية بين الدول الأعضاء تتأثر إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها.

– اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية: تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على آليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات.

[1]– وليد حفاف، **مرجع سابق**، ص 60.

– الميزة النسبية: يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها. وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص فإنتاجها وبالتالي تصديرها.

– ضرورة تطوير البنية التحتية تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين. وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء.

– ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات باعتباره يلعب دوراً أساسيا في تحقيق وتنمية التجارة الإفريقية البينية والتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في البلدان الإفريقية[1].

وقد تراوحت نسبة التجارة الإفريقية البينية ما بين 11 و14% خلال الفترة من 2008–2017، ثم تزايدت نسبياً لتصل إلى 16 % فقط من إجمالي تجارة القارة حتى عام 2019، فيما وصلت تلك النسبة إلى 78 % في دول الاتحاد الأوروبي، وتراوحت بين 25 و30 % في الدول الآسيوية، وتعد جنوب إفريقيا وحدها مصدر الصادرات البينية الإفريقية بنسبة 35 % تقريبا، وتتلقى 15.5 %، كما تمثل الجزائر ومصر ونيجيريا مجتمعة نصف الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا، ولكنها تشارك مشاركة هامشية فقط في التجارة بين الدول الإفريقية، والتي تمثل 11 % فقط من وارداتها وصادراتها، ويشير هذا إلى ضعف التبادل التجاري بين الدول الإفريقية بسبب التعريفات الجمركية المرتفعة التي بلغت 8.7 %، ثم ارتفعت تدريجياً لتصل ما نسبته 18 % عام 2015، و20 % عام 2016 من حجم إجمالي التجارة الإفريقية، فضلاً عن الاعتماد في سد احتياجات القارة من السلع والخدمات على الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية تحديدا[2].

وتتوقع اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من خلال تحليل قياسي أجرته في دراسة اقتصادية قياسية عام 2010، نسب الزيادة في التجارة البينية الإفريقية حتى عام 2022 اعتمادا على بيانات عام 2010، حيث إن التجارة البينية الإفريقية سوف تتزايد بما نسبته 21.9 % في عام 2022، مقارنة بما كانت عليه عام 2010، في حالة تنفيذ إقامة منطقة التجارة

[1]– وليد حفاف، **المرجع السابق**، ص 61.

[2]– جيهان عبد السلام عباس، **متابعات إفريقيا**، مجلة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، العدد 16، 2021، ص 32.

القارية، وسوف تتراجع تلك النسبة إلى 5.15 % في حالة التوقف عن تنفيذها، وأكثر القطاعات تأثراً بإنشاء تلك المنطقة هو إنتاج الغذاء والزراعة، حيث من المتوقع نموها بنسبة تصل إلى 4.9 %، وكذلك الصادرات الصناعية سوف تنمو بنسبة تصل إلى 7.4 %، وفيما يتعلق بالصادرات من الخدمات يتوقع أن تتزايد التجارة البينية الإفريقية فيها بما نسبته 9.31 % في عام 2022 مقارنة بعام 2010، وهو تطور ملحوظ خاصة في ظل تراجع صادرات الخدمات الإفريقية إلى دول العالم لتصل إلى 2 % فقط من إجمالي التجارة العالمية للخدمات في عام 2017، وهي النسبة الأقل بين قارات العالم[1].

المطلب الثاني: المبادلات التجارية الخارجية للجزائر مع الدول الإفريقية

إن الطموح المتزايد للجزائر في افريقيا يجب أن لا يخفي حقيقة أن العلاقات الاقتصادية الجزائرية الافريقية ما زالت تتصف بالضعف والمحدودية على الرغم من التطور الذي عرفته في السنوات الأخيرة مقارنة بالعلاقات التي تربط الجزائر بمناطق أخرى من العالم.

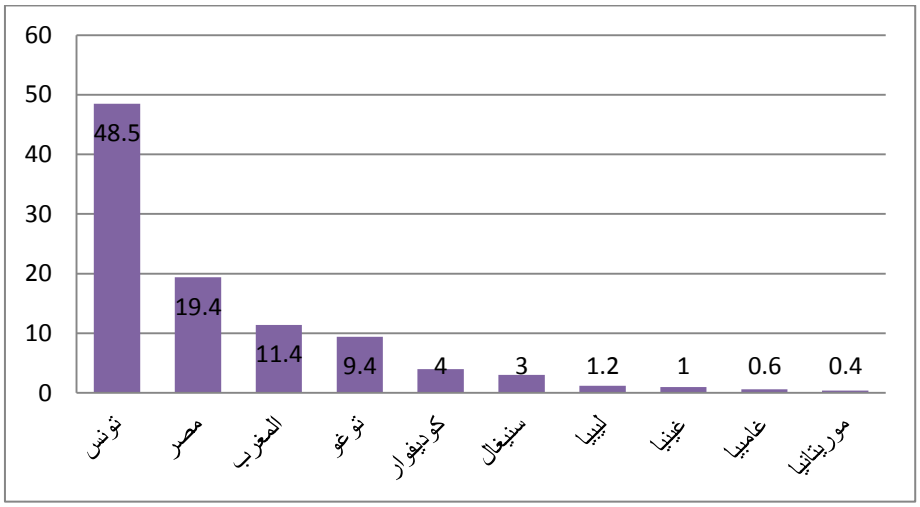
وللتدليل على ذلك تثبت الإحصائيات الرسمية تراجع المبادلات التجارية مع إفريقيا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم هذه المبادلات سنة 2018 حوالي 3.5 مليار دولار أمريكي منها 1.3 مليار دولار من الواردات (3 % من اجمالي الواردات الجزائرية)، و2.2 مليار دولار من الصادرات (5 % من الصادرات الجزائرية).

وتكشف الاحصائيات المقدمة من مديرية الجمارك الجزائرية بأن السوق الإفريقية ورغم قربها جغرافيا من الجزائر، إلا أنها تذيلت قائمة شركاء الجزائر التجاريين بين القارات الخمس، كما تظهر البيانات الرسمية الجزائرية تصدر أربع دول من شمال إفريقيا حجم التبادل التجاري مع الجزائر ويتعلق الإمر بكل من تونس ومصر والمغرب فيما تبقى ضعيفة مع دول الساحل[2].

[1]– جيهان عبد السلام عباس، **المرجع السابق**، ص 34.

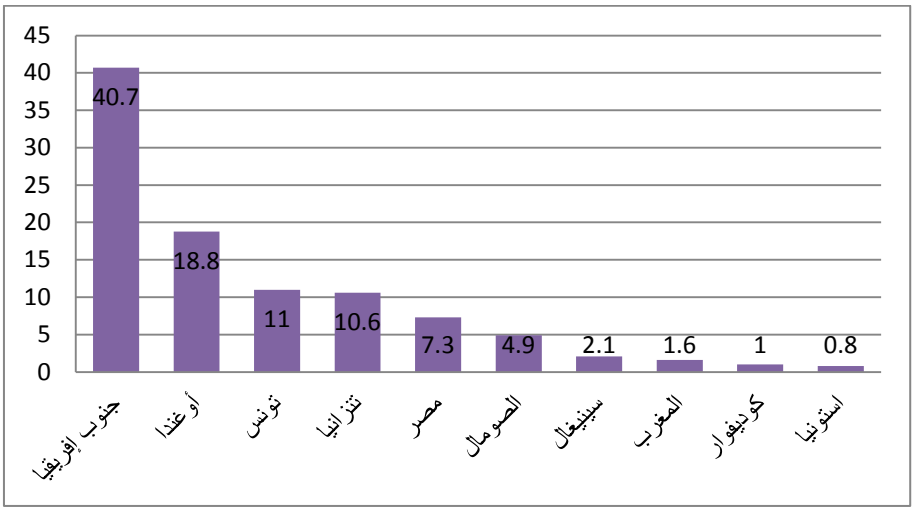
[2]– Samia, A, **Potentiel d'intégration de l'Algérie au marché africain :analyse à l'aide du modèle de gravité**, Revue scientifique Avenir économique, Vol 09 (N°01), 2021, P 04.

1/ دراسة تحليلية لواقع المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية



الشكل رقم (1): يمثل أبرز الشركات التجاريين للجزائر في الصادرات (%) لسنة 2019

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: http://unctadstat.unctad.org



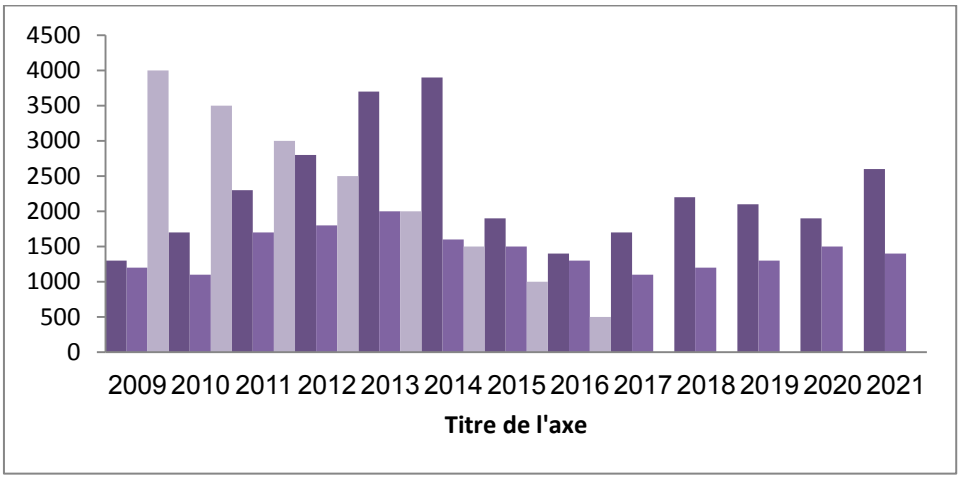
الشكل رقم (2): يمثل الموردون الرئيسيون للجزائر (%) لسنة 2019

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: http://unctadstat.unctad.org

من خلال الشكلين (1) و(2) نلاحظ ان الصادرات نحو الدول الإفريقية تتم إلى حد كبير مع الدول القريبة جغرافيا، وبشكل أكثر تحديدا دول الشمال التي تعد جزءا من منطقة التجارة الحرة العربية، وتعد تونس ومصر والمغرب الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر حيث تمثل هده البلدان الثلاثة وحدها ما يقارب 79.3 % من الصادرات، بالإضافة الى ذلك تعتبر جنوب افريقيا من الموردين الرئيسيين للجزائر بحصة تقارب 40.7 %[1].

[1]– Samia, A, **op-cit**, P 04.

2- تطور حجم المبادلات الجزائرية الافريقية



الشكل رقم (3): يمثل تطور حجم المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية (2009-2010)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: http://unctadstat.unctad.org

يكشف الرسم البياني لتطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول الإفريقية ان الصادرات الجزائرية لم تتجاوز 3.5 مليار دولار خلال الفترة 2009-2019 في حين ان الواردات لم تتجاوز 2 مليار دولار، ويمكن تبرير انخفاض مستوى المبادلات مع بقية الدول الإفريقية بعدة أسباب وعوامل منها عدم تكامل الهياكل الإنتاجية، عدم تنوع العروض التجارية إضافة الى الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

الجزائر ليست عضوا في أي تكتل اقتصادي إقليمي باستثناء المغرب العربي وبالتالي لا تستفيد من الافضليات التجارية التي تمنحها هذه التكتلات مما يقلل من تنافسية المنتجات الجزائرية التي تواجه تعريفات جمركية تتراوح بين 45 و65 % (حسب إحصائيات وزارة التجارة) يضاف الى ذلك الافتقار الى البن التحتية وارتفاع تكاليف النقل التي تمنع الدول من الاستفادة الكاملة من القرب الجغرافي[1].

إن الانضمام الى منطقة التجارة الحرة الافريقية يمنح الجزائر فرصا جديدة للحد من هذه العوائق من خلال إنشاء سوق للتداول الحر للسلع والخدمات.

[1]- Samia, A, **op-cit**, P 04.

الفصل الثالث

منطقة التبادل الحر الإفريقية والإقتصاد الجزائري: الفرص والتحديات

في هذا الفصل تمت دراسة منطقة التبادل الحر الإفريقية والاقتصاد الجزائر – الفرص والتحديات – على شكل ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول فرص الاقتصاد الجزائري في ظل منطقة التبادل الحر الإفريقية، أما المبحث الثاني فيتناول تحديات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وفي المبحث الثالث رهانات منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

المبحث الأول: فرص الاقتصاد الجزائري في ظل منطقة التبادل الحر الإفريقية

لقد أثبتت الجزائر مرة أخرى وفاءها بالتزاماتها تجاه القارة الإفريقية المكرس في دستورها، وايمانا منها بأن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ستحقق لها منافع اقتصادية كبيرة على المدي المتوسط والبعيد وفي هذا المبحث سنتناول أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ضمن هذه المنطقة.

المطلب الأول: دور منطقة التبادل الحر الإفريقية في تنويع الصادرات الجزائرية

منذ دخول الجزائر في اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وهي تبحث عن حلول للاستفادة من المزايا التي تمنحها المنطقة ومحاولة إيجاد حلول للتحديات والعقبات التي تواجهها من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

التحقت الجزائر رسيما باتفاقية منطقة التبادل الحرة افريقية بداية 2021، وحينها أكد وزير التجارة كمال رزيق أن دخول هذه المنطقة سيمكن الجزائر من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والفرص المتاحة في القارة[1].

وانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة افريقية يعتبر خيارا استراتيجيا، لتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات، وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية، حيث يتوقع الاتحاد الإفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البينية التجارة بين بلدانها بنسبة تقارب 60 % بحلول 2022 والنقاط التالية كلها عوامل تبعث على التفاؤل لنجاح الجزائر في هذه المنطقة وبالتالي تنويع صادراتها:

أولا: قرب المنطقة

باعتبار الجزائر دولة افريقية وأكبر دول القارة كما لديها حدود مع سبعة دول افريقية مما يزد من منافد انتقال المنتجات الجزائرية إلى دول القارة خاصة وأن هذا التكتل من شأنه خلق منطقة اقتصادية حجمها 4.3 تريليون دولار.

[1]– الحيدوسي أحمد، **دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 195.

ثانيا: الطريق السيار شمال جنوب

حيث تسعى الجزائر إلى رفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية، وخاصة بلدان الساحل، عبر طرق برية صحراوية حيث تحاول التأسيس لمنافذ برية عبر صحرائها الشاسعة، اعتمادا على طريق السيار شمال جنوب (قيد الإنجاز) لزيادة وتنويع صادراتها نحو بلدان إفريقية، وافتتحت صيف 2018 معبرا حدوديا بريا ولمرة مع موريتانيا، لتصدير منتجات جزائرية إلى دول غربي إفريقيا[1].

ثالثا: العلاقات الجيدة مع الدول الإفريقية

تربط الجزائر مع الدول الإفريقية علاقات متينة نظار للدور السياسي الذي تلعبه على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف حيث تسعى إلى ترجمة هذه العلاقات السياسية إلى عالقات اقتصادية تعزز من حجم المبادلات التجارية.

ودعا المشاركون في الطبعة الـ 7 لملتقى إفريقيا للاستثمار والإنتاج بعاصمة الجزائر، الجزائر إلى قيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحدة المنشودة والخروج بالقارة من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال تشجيع التعاون البيني في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح يناير الماضي، ودعا ممثلون عن السفرات الإفريقية المعتمدة الجزائر لكي تقود الدول الإفريقية نحو سوق افريقية موحدة وخلق فرص للاستثمار الإفريقي بما في ذلك تصدير المنتوجات الجزائرية بكافة القارة الإفريقية[2].

رابعا: القيام بالإصلاحات الاقتصادية

بإمكاننا في المستقبل أن يكون لنا مكان في افريقيا من خلال القيام بالإصلاحات التالية:

- تطوير الإنتاج الوطني خارج خاّمي البترول والغاز.
- تطوير البيئة الاستثمارية الاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والقضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير.
- تطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية وتحريرها.
- التنويع من الصادرات والبحث عن الأسواق للتصدير.

---

[1]- خالدي خديجة، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، العدد 02، 2008، ص 87.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 88.

– تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة التي تضمن موارد مختلفة ودائمة لخزينة الدولة فإذا تحقق كل ما ذكر ستخرج الجزائر باقتصادها إلى برلمان وستحقق نجاحا باهرا في هذه المنطقة وستكون منافسا قويا للقوى الاقتصادية الكبرى المستثمرة داخلة القارة الإفريقية[1].

المطلب الثاني: المكاسب المتوقعة من اندماج الاقتصاد الجزائري ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية

على الرغم من أن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن حجم التبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية تمثل نسبة ضئيلة جدا من مجموع المبادلات الكلية إلا أن ثمة مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بحجم الفوائد التي يتوقع أن توفرها منطقة التجارة الحرة الإفريقية، حيث تشير توقعات بعض الخبراء الاقتصاديين (آفاق سنة 2040) إلى أن التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقية من شأنه زيادة حجم التجارة البينية الإفريقية إلى نسبة 15% (50 مليار دولار)، أو 25 % (700 مليار دولار)، في ظل سياسة رفع الحواجز الجمركية فقط. كما يمكن أن يؤدي هذا إلى ارتفاع حجم المبادلات التجارية من 17 % إلى معدلات تتراوح بين 40 % و50 %.

كما ويتوقع أن تساهم هذه الاتفاقية في رفع نسبة تبادل المنتجات الصناعية ما بين 25% (36 مليار دولار) و30% (44 مليار دولار) بحلول السنة نفسها، وسيكون المستفيد الأكبر هو قطاع الصناعات المرتبطة بالمنسوجات، الجلود، الملابس الخشب، الورق، معدات النقل، الإلكترونيات والمعادن، كما تشير التوقعات إلى انتعاش حركية المنتوجات الزراعية بنسبة تتراوح ما بين 20% (9.5 مليار دولار) و30% (17 مليار دولار)، مع تحقيق أرباح كبيرة في عدد من المنتجات الغذائية كالسكر، الخضراوات والفواكه المكسرات المشروبات، منتجات الألبان[2].

من شأن هذه الأرقام أن تشكل أرضية محفزة لنشاط المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وكذا الشركات الوطنية والأمثلة على ذلك عديدة سواء في مجال الطاقة كـ مجمع سونطراك"، "نفطال" و"سونلغاز"، أو مجال النقل كـ"الخطوط الجوية الجزائرية، أو مجال الصناعة الإلكترونية كـ "شركة كوندور"، أو الصناعات الغذائية كالمجمع الخاص "سيفيتال"، وذلك بهدف توسيع نطاق المنتجات المصنوعة محليا، ودفع عجلة التصدير من أجل تعزيز الموقع الاستثماري للاقتصاد الوطني ضمن

[1]– خالدي خديجة، **مرجع سابق**، ص 89.

[2]– حفاف وليد، **مرجع سابق**، ص 600.

هذا الفضاء التجاري الحر الذي يوفر مزايا وضمانات واعدة رغم وجود بعض الاختلالات التي لابد من العمل عليها من خلال إعادة تأهيل هذه الشركات والمؤسسات من أجل تعزيز قدرتها التنافسية.

هذا وقد أكد كل من "بن عمير جمال الدين" و"قيرة عمر" على ضرورة إشراك المزيد من الفاعلين من القطاع الخاص في شراكات بين الجزائر وشركائها الأفارقة في إطار هذه المنطقة الحرة، وذلك من أجل زيادة الجهود الهادفة إلى تطوير القدرات الإنتاجية وتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد لجعله متنوعا وموجها نحو التصدير، وكذا تعزيز ودعم التكامل الإقليمي في إفريقيا عبر أطر وهياكل التعاون المختلفة. فالجزائر مدعوة إلى الاستعداد للاندماج التام ضمن هذا الفضاء، في وقت يظهر فيه اهتمام متجدد من الدول الناشئة الرئيسية (الصين، الهند تركيا والبرازيل تجاه القارة من أجل الموارد الطبيعية ولكن أيضا من أجل "آفاق النمو والتنمية التي تقدمها هذه الاقتصادات الكبرى، وهنا لا بد على الدبلوماسية الجزائرية الاستفادة من هذه الدينامية وأن تحاول استغلال الفرص الموجودة على حدودها، حيث توجد عوامل كثيرة لنجاح نشاط التصدير، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد هيأت الأرضية لهذا النوع من التعاون على المستوى السياسي ليبقى فقط العمل على البعد الاقتصادي مع إفريقيا[1].

في حين يرى الخبير الاقتصادي "مقيدش مصطفى" بأن انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية من شأنه إنعاش الاقتصاد الوطني، خصوصا في ظل وجود خط رابط بين الشمال والجنوب ممثلا في الطريق السيار شمال – جنوب ويصل حتى الحدود النيجيرية، ما قد يمكن من تنمية حركة التبادلات التجارية في المنطقة، وربما تحسين مستويات التعاون في المجال الطاقوي من خلال أنابيب خط الغاز العابر للصحراء (NIGAL)، ونجاح هذا الأمر مرهون بتفعيل آلية الدبلوماسية الاقتصادية وإصلاح النظام البنكي[2].

وفي سياق تقييمه للمكاسب المترتبة على انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة، أكد وزير التجارة وترقية الصادرات كمال رزيق بأن هذا الأمر من شأنه أن يعطي للجزائر مركز الدولة المؤسسة من خلال قدرتها على التأثير في القرارات وصياغة الشروط، وشدد على أن عامل الوقت "مهم للغاية"

[1]– حفاف وليد، **مرجع سابق**، ص 601.

[2]– الحيدوسي أحمد، **مرجع سابق**، ص 197.

لأنه : يسمح للبلد بالانضمام إلى المنطقة بكفاءة ونفوذ كاملين، خاصة في ظل امتلاك الجزائر لسبعة معابر حدودية نحو البلدان الأفريقية.

كما وضح بأن تسريع تنظيم الإجراءات القانونية ولوائح العضوية في هذه المنطقة القارية، ستسمح بوصول السلع والخدمات الجزائرية للبلدان الأفريقية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار وحماية الملكية الفكرية وغيرها من الامتيازات الهامة القادرة على إنعاش التجارة مع البلدان الأفريقية لا سيما البلدان المجاورة.

كما وسيمكن ذلك من زيادة حجم التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة 52 % مقارنة بحجمها الحالي و15% على المستوى الدولي، وأن الجزائر ستستفيد من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا البالغ 2.5 مليار دولار وعائدات السوق الأفريقية بقيمة 3 تريليونات دولار، ضف إلى ذلك إحياء حركية التجارة البينية الإفريقية عبر المعابر الحدودية وخلق فرص عمل من أجل تحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الحدودية المرتبطين ببعضهم البعض بعلاقات حسن الجوار.

ويؤكد المدير العام للتجارة الخارجية بوزارة التجارة السيد "بوشلاغم خالد" بأن منطقة التجارة الحرة الإفريقية تمثل مستقبلا واعدا للاقتصاد الجزائري في حالة استغلال كل الفرص والمكاسب التي توفرها هذه المنطقة، وقد وضعت الجزائر استراتيجية وطنية خماسية خاصة بالتصدير 2019-2023 لتحقيق ذلك بدعم من مركز التجارة الدولي بجنيف وبالتنسيق مع جمعيات المتعاملين، الاقتصاديين، وبإشراف من السيد عيسى زغماتي"، حيث اشتملت هذه الاستراتيجية على أربعة قطاعات أساسية هي: الصناعات الميكانيكية، الصناعات الغذائية والفلاحية الصناعات الصيدلانية تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة.

لكن ورغم هذه المكاسب المتوقع تحصيلها جراء اندماج الاقتصاد الجزائري في هذا الفضاء الحر، إلا أن هناك بعض التحديات والعقبات التي من شأنها تثبيط مساعي الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ضمن هذا المجال، مما يستدعي ضرورة الوقوف على بعض هذه المعيقات التي قد تقوض القدرات التنافسية للجزائر في القارة الإفريقية[1].

[1]- الحيدوسي أحمد، **مرجع سابق**، ص 198.

المبحث الثاني: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية

لعل أبرز هذه العقبات ما تعلق بمدى جاهزية الاقتصاد الجزائري للمنافسة في التصدير على مستوى هذه المنطقة الحرة، وقد أكد هذا الطرح كل من وزير التجارة الحالي "كمال رزيق" وكذا وزير التجارة السابق "سعيد جلاب" – الذي شغل منصب رئيس المفاوضين لتأسيس منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية – حيث أكدوا على عدم جاهزية المنتجات المحلية للمنافسة القارية، وذلك راجع لاعتمادها على المواد الأولية وكذا استيراد قطع الغيار ما يجعل من إمكانية ضبط تكلفتها أمرا في غاية الصعوبة ضف إلى ذلك ارتباط مشكلة التمويل بالعملة الصعبة الغير مستقرة، وضعف الاقتصاد المبني على المحروقات وكذا اعتماد الصناعة على المواد الأولية بشكل مفرط ما يصعب من مأمورية التنافسية في المحيط الإفريقي، كما أن فتح الحدود ضمن منطقة التجارة الحرة من شأنه أن يفتح المجال للمنافسة الأجنبية أمام الإنتاج الوطني، خصوصا من قبل دول كمصر، المغرب، نيجيريا، ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني[1].

في حين يرى الخبير الاقتصادي عبد الرحمان عية بأنه: من الصعوبة بمكان على الجزائر أن تحقق أهدافها الاقتصادية المرجوة ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وذلك راجع للتنافس الاقتصادي القوي بين عدد من الأقطاب الاقتصادية الكبرى من خارج القارة، على غرار دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وكذا بعض القوى الإقليمية كتركيا، والبرازيل، بالإضافة لعدد من الدول مثل الإمارات، السعودية، مصر، المغرب ولبنان.

وأكد في نفس السياق بأن طبيعة الحوافز المالية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية والصين خاصة تشكل دافعا لتوجه الدول الإفريقية نحو إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع دول من خارج القارة[2]، الأمر الذي قد يعمق من محدودية الدور الاقتصادي للجزائر في المنطقة خصوصا في ظل تراجع الإيرادات المالية جراء انخفاض أسعار النفط، وهنا يتوجب على الدبلوماسية الاقتصادية

---

[1]– الحيدوسي أحمد، **المرجع السابق**، ص 188.

[2]– حذاقة عبد الحكيم، **المنطقة الإفريقية الحرة، هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟**، من موقع الجزيرة http://bitly.ws/sBob

الجزائرية ضرورة الاستفادة من الشراكات الثنائية خاصة مع الصين وتركيا ضمن مقاربة عقلانية قوامها الدخول إلى السوق الإفريقية وفق منطق رابح – رابح.

كما سبق وأن تمت الإشارة إلى أن حجم التبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية يبقى ضئيلا، ويرجع العديد من المحللين ذلك إلى صعوبة إدراك المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لخصوصيات السوق الإفريقية، وقد شكل هذا العامل مثبط لروح المبادرة الفردية من قبل هؤلاء المتعاملين من أجل القيام بعمليات تصدير والاقتصار على المشاركة في المعارض التجارية بدلا من ذلك، فضلا عن حجم التحديات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي في عدد من الدول الإفريقية ما يجعل من الصعب تحقيق الأهداف الاقتصادية للجزائر في بيئة مضطربة ، ضف إلى ذلك ضعف الحوافز المقدمة للمؤسسات الاقتصادية من أجل الانفتاح على إفريقيا[1].

بالموازاة مع ذلك، على الرغم من حرص الجزائر على توفير هياكل قاعدية من شأنها توفير خطوط نقل عبر حدودية كالطريق العابر للصحراء مثلا، إلا أن هياكل النقل والمواصلات خاصة البرية منها تبقى ضعيفة ولا تقدم مستوى خدمات نوعية الأمر الذي يؤثر على حركية التجارة البينية مع الدول الإفريقية، وتستلزم تكاليف إضافية من شأنها إعاقة مرور المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الإفريقية وبالتالي كبح القدرات التنافسية لبعض السلع الجزائرية

من جهة أخرى، فإن هناك ضعف من حيث المعاملات المصرفية والتجارية وكذا التحويلات المالية بين الجزائر والدول الإفريقية، وذلك بسبب غياب فروع وممثليات للبنوك الجزائرية في القارة، وهو ما أكده وزير التجارة الأسبق "مصطفى بن بادة" بأن نجاح الجزائر في منطقة التجارة الحرة مرتبط بضرورة فتح ممثليات للبنوك العمومية الجزائرية في عدد من البلدان الأفريقية، لتبقى مخرجات هذه العملية مرهونة بضرورة ترقية ودعم الاستثمار، ورفع الإجراءات البيروقراطية وتنويع النشاط الصناعي والزراعي والخدمات الموجهة نحو التصدير، لتعزيز القدرة التنافسية للأداء الاقتصادي الجزائري[2].

[1]– رمدوم سمية، **الجزائر وإفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور**، متابعات إفريقية، مجلة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، العدد 15، 2021، ص 50.

[2]– الحيدوسي أحمد، **المرجع السابق**، ص 196.

المطلب الأول: محدودية القدرة على التصدير في الاقتصاد الجزائري

إن تنويع الإنتاج والتحرر من التخصص الشديد في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية فعل من شأنه أن يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد وهو ما يترتب عليه قدر كبير من الإستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معدلات نمو الطلب على صادراتها، ويعمل على إيقاف التحول في شروط التجارة ضد صالحها[1].

فإذا كان من عقبات نمو الإنتاج الصناعي ببعض الدول النامية صغر حجم المشروعات الصناعية بسبب ضيق السوق المحلي، فإن دور النشاط التصديري يتمثل في تمكين تلك الدول من تجاوز هذه العقبة، لهذا أصبح اتجاه السياسات التجارية حديثا يعمل على استراتيجية تقوم على التحول من التركيز المطلق على السوق الداخلي لتصريف المنتجات الصناعية إلى الاهتمام بتصدير السلع المصنعة حتى في المراحل المبكرة للتنمية الصناعية.

حيث أطلق على هذا الاتجاه "الاستراتيجية ذات النظرة الخارجية"، وعن طريق هذه الاستراتيجية يمكن أن يوجه النشاط الصناعي بتنظيم مركب لتحويل جزء من إنتاجه نحو أسواق التصدير؛ حتى وإن كانت توجد أسواق محلية رئيسية منذ البداية، كذلك يمكن أن يؤدي حافز النمو الصناعي إلى دفع الإنتاج للتصدير بدلا من التركيز على صناعات إحلال الواردات، فهذا التوجه يدفع إلى الاهتمام بالعوامل الخارجية التي تسهم في التحول نحو سياسة فعالة لتنمية الصادرات من السلع المصنعة، وبالتالي يعمل ذلك على تنشيط التصنيع دون اللجوء إلى سياسة حمائية جامدة.

بالرغم مما يواجه هذه الاستراتيجية القائمة على التصنيع من أجل التصدير من عقبات تتعلق بجانب الطلب الخارجي، وما تتبعه الدول المتقدمة من سياسات تجارية معوقة؛ فإن هذا المسلك يراه البعض أسهل على البلاد النامية من التصنيع من أجل السوق المحلي، يضاف إلى هذا أن المنهج المذكور يمكن الدول من استخدام موارد الإنتاج الإضافية المتزايدة التي لم تعد ذات جدوى اقتصادية في حال باستخدامها في زيادة الصادرات التقليدية، كما أن التصنيع من أجل السوق المحلي يعاني من مشاكل عديدة من بينها جمود القطاع الزراعي واعتماده على طرق تقليدية، الأمر الذي أضعف من

[1]– عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 160.

مردودية هذا القطاع الهام، والذي من العادة ما يقوم بتموين القطاع الصناعي بما يلزمه من مواد خام ومواد غذائية[1].

من أجل ذلك تعد مسألة تنويع الصادرات من خلال التوجه نحو تنويع تركيبة الصادرات من السلع المصنعة أحد أهم العناصر في السياسة طويلة الأجل لتخطيط الإنماء الاقتصادي بالدول النامية، كما أنه ليس ثمة من شك في أنه توجد آفاق إنمائية واعدة في مجال التصنيع عن طريق تنويع الصادرات متاحة للعديد من الدول النامية والتي يشكل ذلك بالنسبة لها مخرجا من المشاكل التي تسبب فيها تخصصها المركز في إنتاج وتصدير العدد القليل من المنتجات الأولية.

في هذا الصدد يتوجب على الحكومات المختلفة بالدول النامية العمل على إيجاد أنماط تقوم على فكرة المزايا التنافسية في التصنيع بحيث تضمن النجاح في المستقبل، من خلال التغيير الهيكلي في الإنتاج والتبادل، والذي بدوره يتطلب في بادئ الأمر الخروج على التقسيم الدولي للعمل الراهن، الذي أرست قواعده قوى الاستعمار وطبيعة النظام الرأسمالي المتحكم في الاقتصاد العالمي، والذي ترتب عنه تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية، وتخصص الدول المتقدمة في تصدير السلع المصنعة، وهو نمط ظهرت مضاره على الدول النامية بشكل واضح[2].

فالتخصص الدولي لا يعتمد في أية لحظة من الزمن على ظروف البيئة الطبيعية فحسب، ولكنه يتوقف وبدرجة كبيرة على مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها الدولة أيضا. لأنه يمكن بالتخطيط المحكم والإرادة القوية للدول النامية أن توجد لنفسها مكانة في الميدان الصناعي[3].

وبالنظر لما يعترض الدول النامية من عقبات في محاولاتها للانخراط في مختلف مظاهر التعاون الاقتصادي الدولي؛ هذه العقبات التي ترجع إلى طبيعة البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليه مصالح الدول الرأسمالية وتحكم القوى الإمبريالية؛ فإنه يجب على الدول النامية أن تعتمد على جهودها الذاتية في تغيير هياكل إنتاجها وعدم التعويل كثيرا على ما سيسفر عنه التعاون الدولي من تطوير وتقسيم للعمل بين الدول.

---

[1]– محمود حسين وجدي، **نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالدول النامية**، الدار الجامعية، مصر، 1973، ص 266.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 268.

[3]– عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 30.

وعليه فإن النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي الذي يجب أن تستهدفه جهود التنمية في الدول المنظمات العالمية، هو ذلك التخصص الذي يسمح بالتبادل بين النامية ذاتيا فضلا عن المؤسسات ودول تتمتع كل منها باقتصاد صناعي وزراعي متنوع وبالتالي لا تتمكن بعض الدول من إستغلال تخصص بعض الدول الأخرى في مجال ضيق من الأنشطة الصناعية.

يشار إلى أن سياسة تنويع صادرات الدول النامية يجب أن لا تقتصر على تنويع الصادرات السلعية فحسب، بل ينبغي أن يتسع هذا المفهوم ليشمل الصادرات غير المنظورة، حيث تشكل الصادرات من الخدمات جانبا كبيرا من صادرات العديد من الدول، هذه الدول التي يعتمد فيها نمو الناتج الإجمالي، وبالتالي النمو الاقتصادي على صادراتها من خدمات السياحة والخبرة، مثل اليونان وقبرص واسبانيا والبرتغال ومالطا.

وبهذا الصدد تشير التوقعات إلى أن نمو صادرات الدول النامية مستقبلا من الخدمات سيكون بمعدلات يمكن أن تسهم بنسبة مقبولة في سياسة تنويع الصادرات، بما ينعكس على الهيكل الإنتاجي بالأثر الإنمائي الواضح، خاصة إذا ما تم التركيز على تلك الأنواع التي تسهم في جهود التنمية، كالتأمين الملاحة والطيران دون غيرها من الخدمات الأخرى والتي تعمل على تبديد جزء من الفائض الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: تحدي المنافسة الاقتصادية الخارجية

تمثل الأداء الحالي والكامن للاقتصاد الجزائري في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية، ويتميز هذا المفهوم عن غيره بأنه يحصرها في نطاق أنشطة محددة ذات صلة مباشرة بالتنافسية، وفي الوقت نفسه يحقق الربط مع إطار نظري واضح من الاقتصاد الدولي، وهو أكثر دلالة من حيث السياسة الاقتصادية التي يتعين إتباعها[2].

ويميز تقرير التنافسية الكوني للمنتدى الاقتصادي العالمي ما بين التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، فالتنافسية الجارية تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل أداء الاقتصاد الكلي، ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص، الإنتاجية والتكلفة، بيئة الأعمال والجاذبية، والتي

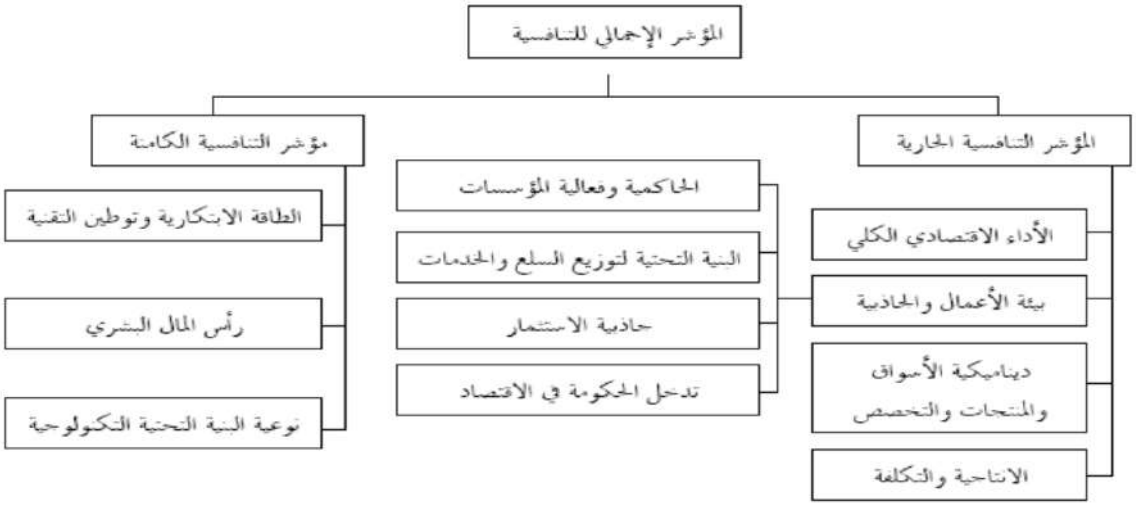
[1]– محمود حسين وجدي، **المرجع السابق**، ص 266.

[2]– نوري منير، **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 04، 2006، ص 26.

تتكون من الحاكمية وفعالية المؤسسات، البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات، جاذبية الاستثمار ومدى تدخل الحكومة في الاقتصاد.

وتعني التنافسية الكامنة القدرات التي تشكل الأساس الضامن لاستدامة القدرة التنافسية ومن تم تحقيق النمو وأهداف التنمية، والتي تتشكل من الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية، الرأسمال البشري ونوعية البنية التحتية التكنولوجية[1].

الشكل رقم (4): هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية



المصدر: نوري منير: مرجع سابق، ص 27.

أما تقرير تمكين التجارة الدولية لعام 2010 فيهدف إلى تقييم مدى تمتع الدول بالسياسات، الخدمات والمؤسسات التي من شأنها تسهيل حركة مرور السلع إليها أو عبرها حتى تصل إلى وجهتها النهائية[2]، كما أن مساهمة المنظمات التجارية الدولية في التقرير تسلط الضوء لصناع القرار على الأولويات، وماهية الأدوات المناسبة التي تمكن الدول من الاستجابة للتغيرات السريعة التي تحدث في العالم حالياً، ويركز تصنيفه للاقتصاديات البالغ عددها 125 دولة على أربعة محاور، يضم كل منها عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية هي كالآتي:

[1]– نوري منير، **المرجع السابق**، ص 27.

[2]– رياض بن جليلي، **من التنافسية على الصعيد الدولي إلى المنافسة على الصعيد الوطني**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 15.

أولا: محور النفاذ إلى السوق: يقيس إلى أي مدى تقوم السياسة العامة بتوفير تسهيلات لحركة البضائع من وإلى وعبر الدولة، بالإضافة إلى تمكين المصدرين المحليين بتصدير البضائع المحلية إلى الأسواق الأجنبية.

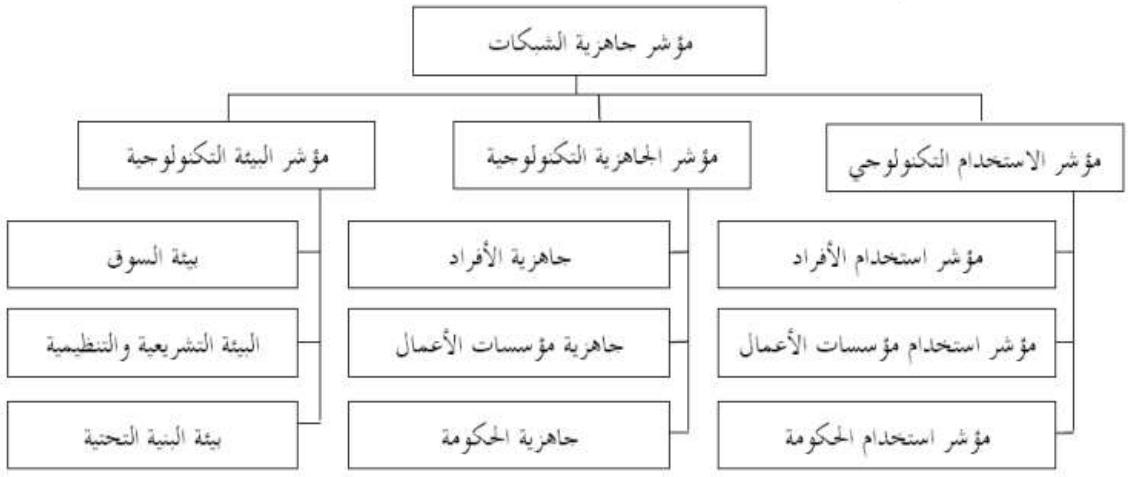
ثانيا: محور إدارة الحدود: يقيم مدى فعالية الإدارة الجمركية والإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى شفافية إدارة الحدود.

ثالثا: محور البنية التحتية للنقل والاتصالات: يأخذ بعين الاعتبار مدى قيام الدولة بتوفير وسائل النقل والبنية التحتية للاتصالات اللازمة لتسهيل حركة البضائع من والى البلاد وعبر الحدود.

رابعا: محور بيئة الأعمال المؤثرة على قطاع النقل: يقيس كفاءة الحكومة في توفير البيئة التنظيمية والأمنية المناسبة التي تؤثر على الأعمال التجارية للمستوردين والمصدرين في الدولة[1].

كما أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2009-2010، والذي تضمن دراسة 133 دولة، صنفت فيه حسب الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، وذلك لإعطائها ترتيبا أكثر موضوعية وواقعية عند مقارنة أثر التكنولوجيا على النمو الاقتصادي للدول المشاركة فيه، ويقيم هذا التقرير مدى جاهزية الدول من أحدث التطورات التكنولوجية، والذي سنتناوله من خلال المؤشرات التالية:

الشكل رقم (5): مؤشر جاهزية الدول من أحدث التطورات التكنولوجية



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2009-2010، الأردن، ص 02.

[1]- رياض بن جليلي، **مرجع سابق**، ص 16.

أولا: مؤشر البيئة التكنولوجية

يقيس مدى درجة تميز البيئة التي توفرها الدولة لتطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال، كما يعتمد هذا المؤشر في حسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

– **مؤشر بيئة السوق:** يقيس مدى توفر الموارد والكفاءات البشرية المدربة، القدرات الماهرة ومؤسسات الأعمال المساندة لدعم بناء اقتصاد معرفي. ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمدى توفر رأس المال المغامر، حجم الدعم المقدم للشركات في مجال البحث والتطوير، نوعية مؤسسات البحث العلمي، هجرة العقول، مدى توفر العلماء والمهندسين، حجم الصادرات الصناعية والخدمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

– **مؤشر البيئة التشريعية والتنظيمية:** يقيس مدى الأثر الذي يمكن أن تحدثه القوانين والأنظمة المطبقة على تطوير وتسهيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كعبء الأنظمة الإدارية، نوعية النظام القانوني، مدى وجود أو تطور القوانين ذات العلاقة بالتجارة الالكترونية، التوقيع الالكتروني، مدى وجود منافسة فاعلة بين مزودي خدمات الاتصال عبر الانترنت بشكل يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية، مدى وجود قيود على ملكية المستثمر الأجنبي في عدد من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد، فعالية النظام الضريبي وحرية الصحافة.

– **مؤشر بيئة البنية التحتية:** يقيس مدى توفير بنية تحتية متطورة تساعد على انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كنوعية البنية التحتية، الوقت اللازم للحصول على خطوط هواتف جديدة وأعداد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة[2].

ثانيا: مؤشر الجاهزية التكنولوجية

حيث يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة على تحسين وتطوير الإمكانات الواعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

---

[1]– عبد الله علي، **دور الدولة في تدعيم القدرة التنافسية للبلدان العربية**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 06، 2008، ص 87.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 90.

- **مؤشر جاهزية الأفراد:** يقيس مدى إمكانية الأفراد للاستفادة من التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمستوى الإنفاق على التعليم، نسب الأمية، نوعية التعليم ومدى قدرة الفرد على دفع رسوم خدمة الانترنت.

- **مؤشر جاهزية مؤسسات الأعمال:** يقيس مدى قدرة استفادتها من التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كسهولة الحصول على خطوط الهاتف ومدى ارتفاع تكلفة الاشتراك الشهرية، مدى الاستثمار في تدريب الموارد البشرية، أعداد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل ألف نسمة.

- **مؤشر جاهزية الحكومة:** وذلك في تقديم خدماتها من خلال الاستخدامات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمدى أولوية تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للحكومة، والمعايير التي تعتمدها الحكومة من منتجات التكنولوجيا المتقدمة.

ثالثاً: مؤشر الاستخدام التكنولوجي

يعكس هذا المؤشر درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من قبل الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة، كما يعتمد في احتسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- **مؤشر استخدام الأفراد:** يشير إلى مدى تبني واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كعدد أجهزة الكمبيوتر وعدد مستخدمي شبكة الإنترنت لكل ألف نسمة.

- **مؤشر استخدام مؤسسات الأعمال:** يقيس مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين مؤسسات الأعمال في الدولة لإنجاز أعمالها كأنشطة التسويق ومستوى الأعمال المنجزة عبر الانترنت، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كقدرة الشركات على استيعاب التكنولوجيا ومدى انتشار التراخيص للحصول على تكنولوجيا جديدة.

- **مؤشر استخدام الحكومة:** يعكس مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات الحكومية لتقديم خدماتها، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمدى نجاح البرامج الحكومية في ترويج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى تطور تقديم الحكومة لخدماتها عبر شبكة الإنترنت[1].

[1]- عبد الله علي، **مرجع سابق**، ص 92.

المبحث الثالث: رهانات منطقة التجارة الحرة الإفريقية

إن انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الإفريقية يكتسي أهمية بالغة للصادرات الجزائرية وذلك من أجل الاستفادة من المزايا التي توفرها هذه المنطقة على غرار حجم السوق الإفريقي المقدر بـ 1.2 مليار نسمة، وحجم المبادلات التجارية المقدرة بـ 3 تريليونات دولار، والناتج الإجمالي لـ 54 دولة إفريقية المقدر بـ 2.7 تريليون دولار، يضاف إلى ذلك أن هذه المنطقة يتوقع أن تسمح بتطوير التجارة البينية وتطوير القيمة الإقليمية وخلق فرص العمل، وتنمية الشراكات الإفريقية[1].

المطلب الأول: تعدد العضوية في التكتلات الإقتصادية القائمة

أولا: التكتلات الاقتصادية الثمانية

أقّر الاتحاد الإفريقي في إطار قمته التي عقدها في غامبيا بتاريخ 02 جويلية 2006 ثمانية تجمعات وهي:

1- الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS

يضم هذا التكتل كل من: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، تأسست عام 1983، بدأت عملها في 1985، لكنها ظلت غير مفعلة منذ 1992 إلى غاية 1998، تضم عدة هياكل: مجاس الرئاسة، مجلس وزراء الخارجية، أمانة عامة، مجلس الشورى وهياكل أخرى.

2- اتحاد المغرب العربي AMU

تأسس في 17 فيفري 1989 يضم خمس دول المشكلة للمغرب العربي وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا تم تجميده في عام 1994، بسبب تأزم العلاقات الجزائرية- المغربية، يضم عدة هياكل وهي: مجلس الرئاسة، مجلس وزراء الخارجية، أمانة عامة، مجلس الشورى وهياكل أخرى[2].

---

[1]- جيهان عبد السلام عباس، **المرجع السابق**، ص 32.

[2]- اتحاد المغرب العربي "الحمم المؤجل"، موقع الجزيرة، 28 ماي 2015 https://aljazeera.net الاطلاع: 15 مارس 2024.

3- مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي SADC

تأسس في عام 1980، تحول إلى مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي عام 1992، عدد أعضائه 42 عضوا وهي: جنوب افريقيا أنغولا أو بتسوانا وليسوتو وملاوي إلى جانب كل من موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا وكذا موريشيوس وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسيشل، يتشكل من بناء هيكلي: مجلس رؤساء دول الأعضاء، مجلس الوزراء، المجنة الدائمة وغيرها من الأجهزة الأخرى.

4- الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS

تأسست سنة 1975، حيث تضم 15 دولة وهي: الرأس الأخضر وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والسنغال وسيراليون وبنين وبوركينا فاسو وغانا وساحل العاج والنيجر ونيجيريا وتوغو مع انسحاب موريتانيا سنة 2000، حيث عرفت مسارا تطوريا منذ نشأتها التي كانت في أواخر الخمسينيات، وفي الستينيات من القرن الماضي أخذت شكل اتحاد جمركي جمع كل من مالي والسنيغال ثم بعد ذلك تكونت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. يتشكل هذا التكتل من تسعة مكونات نذكر البعض منها وهي: سلطة رؤساء الدول والحكومات المجلس الوزاري، برلمان الجماعة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة العدل وغيرها[1].

5- السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي الكوميسا COMESA

تعود نشأتها إلى عام 1993، دخلت حيز النفاذ في عام 1994، وتضم 21 دولة وهي: مصر، كينيا، السودان موريشيوس زامبيا زيمبابوي جيبوتي، ملاوي مدغشقر، رواندا بوروندي، أوغندا، إريتريا، جزر القمر، أثيوبيا سيشل جمهورية الكونغو الديمقراطية، سوازيلاند، أنجولا، ليبيا والصومال، وتتشكل من ثمانية أجهزة، منها: محكمة العدل الأمانة العامة، هيئة رؤساء الدول والحكومات اللجنة الحكومية.

6- تجمع شرق إفريقيا EAC

تأسس التجمع سنة 1967 من قبل ثلاث دول مؤسسة وهي كينيا وأوغندا وتنزانيا، لكن سرعان ما تفكك بسبب الحرب الأوغندية – التنزانية في السبعينيات، ثم أعيد تأسيسه في 30 نوفمبر 1999،

[1]- روابح عبد الرحمان، لباز لمين، **التكامل الاقتصادي القاري-الإقليمية الجديدة**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2012، ص 53.

وفي سنة 2007 انضمت اليه كل من روندا وبورندي، وتم قبول عضوية دولة جنوب السودان سنة 2016، بدأ نشاطه فعليا عام ومن هياكله القمة وتتشكل من رؤساء الدول والحكومات مجلس الوزراء، محكمة العدل وغيرها[1].

ويمكن اعتبار هذا التجمع من أقوى التجمعات والتكتلات القطرية في إفريقيا؛ حيث نجح في تحقيق قدر من التكامل الإقليمي على مستويات كثيرة، فهو – على عكس باقي التجمعات – يكاد يكون منظمة متماسكة حققت العديد من الإنجازات الكبرى والتي استعصت على التكتلات الإقليمية الأخرى في القارة، ففي غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا، حقق التجمع تقدما في مجال التكامل الإقليمي على جميع المستويات لاسيما القطاع التجاري.

7- الهيئة الحكومية للتنمية ايجاد IGAD

يضم هذا التكتل دول القرن الإفريقي شرق إفريقيا كل من جيبوتي، أثيوبيا، الصومال، أوغندا، كينيا والسودان، نشأ عام 1996 من أجل مواجهة الجفاف التي عانت منه دول القرن الأفريقي، وقد تم رفض طلب مصر بحجة أنها لا تعاني من الجفاف، ويتشكل من أربعة أجهزة هي: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المجلس الوزاري لجنة السفراء، الأمانة[2].

8- تجمع دول الساحل والصحراء السين صاد CEN SAD

تأسس بليبيا في عام 1998 يضم هذا التجمع 23 دولة، بالإضافة إلى ليبيا والسودان، تضم مجموعة السين صاد ومقرها، طرابلس بوركينا فاسو، مالي تشاد، النيجر، اريتريا، إفريقيا الوسطى، السنغال، غامبيا، جيبوتي، نيجيريا، تونس، المغرب، الصومال، توغو، غينيا جزر القمر، بنين، مصر، غينيا بيساو، ساحل العاج، ليبيريا، غانا، سيراليون كينيا موريتانيا، ساو تومي وبرنسيب، ويعد مؤتمر القمة هو أعلى سلطة داخل التجمع، كما يملك مجلس تنفيذي يتكون من الوزراء عن الخارجية والاقتصاد، إلى جانب المالية والتخطيط والداخلية والأمن العام، يتشكل أيضا من أمانة عامة مقرها طرابلس، إلى جانب مصرف للاستثمار والتجارة، هذا وتوجد مؤسسات تنظيمية أخرى[3].

---

[1]- تجمع دول الساحل والصحراء http://www.muqatel.com الاطلاع 2024/03/05.

[2]- خنفوسي عبد العزيز، **النظام الاقتصادي الدولي المعولم، مركز الكتاب الأكاديمي**، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2018، ص 37.

[3]- خنفوسي عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص 38.

هذه أهم التجمعات التي اتفق المجتمعون في "واغادوغو" على اعتمادها كتجمعات رئيسية، والهدف من ذلك هو العمل على ترشيد التجمعات الإفريقية القائمة، لكي يتم اختصارها في عدد أقل مما يسمح بتفادي تكرار الأهداف وتداخل البرامج الذي قد تنجر عنه عدة صعوبات ومشاكل تؤثر سلبا على مستقبل التكامل بين الدول الإفريقية، وكما ذكرنا سابقا، فإن هذه التكتلات تمثل الخطوط الأساسية لبناء الجماعة الاقتصادية الإفريقية بعد عرض التكتلات الاقتصادية الإفريقية المعنية، ننتقل إلى نقطة هامة نحاول من خلالها تحديد الدوافع والخلفيات التي كانت وراء تشكيلها.

ثانيا: دوافع وأسباب نشأة التكتلات الاقتصادية الإفريقية

عند الحديث عن نشأة التكتلات الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، نلاحظ وجود نمطين من الدوافع؛ منها المرتبطة بالبيئة الداخلية الخاصة بدول القارة، ومنها المرتبطة بالبيئة الخارجية، ويمكننا من جهة أخرى تصنيفها إلى دوافع سياسية أمنية وأخرى اجتماعية إلى جانب وجود دوافع اقتصادية، وتتداخل هذه الدوافع فيما بينها، حيث نجد ارتباطا بين ما هو اقتصادي اجتماعي الشيء نفسه ينطبق على السياسي والأمني.

1- الدافع الاقتصادي

يمكن أن نذكر بعض الدوافع التي تدرج في إطار الدافع الاقتصادي وهي:

- أعتبر التكتل أداة أساسية لمجابهة التهميش في ظل تعدد التكتلات خارج القارة، فمن أهم الخصائص التي تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو التوجه نحو تشكيل التكتلات الكبيرة بين عدد من الدول التي تتمتع بجملة من المقومات المتجانسة من عدة نواحي، هي: اقتصادية، تاريخية وحضارية وثقافية[1].

- التكتل باعتباره آلية لمجابهة التهميش يسمح للدول المتكتلة في إطار التجمعات الاقتصادية من اكتساب قدرة على المساومة وعلى التفاوض بشأن شروط التبادل الاقتصادي، فهذه العملية تستدعي توفر خبرات تتجاوز إمكانيات الدول الإفريقية فرادى.

[1]- سعيد عمي أحمد طو، **خيارات التكامل في التجمعات الإقليمية الافريقية حالة تجمع السين صاد**، مجلة آفاق إفريقية، أكاديمية السودان للعلوم، السودان، المجلد 13، العدد 44، 2016، ص 15.

– تسمح هذه التكتلات من تحسين وتطوير الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، كما يعمل التكتل على توسيع الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج.

– تمثل التكتلات الاقتصادية الإفريقية خطوة مسبقة لتحقيق الخطوط الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية، التي تعمل على تطوير اقتصاديات الدول الإفريقية من خلال الأهداف المسطرة لها والمتمثلة خاصة في إنشاء منطقة التجارة الحرة، واتحاد جمركي، وسوق مشتركة، ومصرف مركزي وعملة افريقية موحدة، كل هذا يعمل على تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي، وللإشارة فإن الجماعة الاقتصادية أصبحت جزء لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي لاحقا.

2- الدافع السياسي والأمني

في القمة الرابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بدكار بتاريخ 28 ماي 1979، لفت الرئيس السينغالي "عبدو ضيوف" الانتباه إلى ترابط الكبير بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والأمني، وعلى هذا الأساس تعهدت الدول الأعضاء للإكواس على تأسيس آلية مناسبة لمنع النزاعات وحلها في المنطقة، وتعد المادة 58 من الميثاق المعدل هي الأساس القانوني لمنع وإدارة وحل النزاعات في إفريقيا[1].

ويمكن تلخيص العلاقة بين التنمية والاستقرار الأمني في مقولة لبول كولييرPaul Collier، حيث قال: "إن الحرب تؤخر التنمية والعكس، فإن التنمية تؤخر الحرب[2]، وعليه يمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كآلية لتجنب الحروب، وهي آلية لحل النزاعات وقد لاحظنا إسهام عدة تكتلات إفريقية في حل عدة نزاعات ومثال ذلك ما قامت به الايكواس في مواجهتها للانقلاب في النيجر، الأزمة في ساحل العاج عام 2011 والانقلاب في المالي سنة 2012".

كما أن تصاعد الإرهاب والجريمة المنظمة تمثل تحديات أخرى يصعب مواجهتها بالاعتماد فقط على الجهود الفردية، يمكننا عرض أمثلة أخرى تؤكد على البعد السياسي والأمني للتكتلات

---

[1]– محمد عبد المجيد حسين، **دور الجماعة الاقتصادية الإفريقية في تحقيق التكامل الإقليمي**، المركز الديمقراطي العربي، 03 جانفي 2018، الموقع الإلكتروني: www.democraticac.com، الإطلاع: 17 فيفري 2024.

[2]– حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا والنظام الدولي جدلية التهميش والنهوض**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، المجلد 51، العدد 200، 2015، ص 135.

الاقتصادية الإفريقية، وهنا نذكر ما قامت به السادك SADC، حيث أنها عملت على إنشاء مجموعة من الآليات التي تكفل أمن المنطقة منها تكريس سياسة دفاعية مشتركة وآلية الإنذار المبكر[1].

من جانب آخر يمكن القول إن ضعف الدولة الإفريقية والتي تتجلى في مشكلة الاندماج الوطني، حملت في طياتها دافعا نحو التكامل الإقليمي فيمكن اعتبار التكامل آلية لحل مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا"، إذا كل هذا يبين الترابط الموجود بين البعد الأمني والسياسي في تحديد الدوافع الحقيقية للتكتلات الاقتصادية في إفريقيا.

3- الدافع الاجتماعي

انطلاقا من غرض التكتلات الاقتصادية الإفريقية سواء ما تعلق بالتكتلات الثمانية أو غيرها من التكتلات الأخرى المتمثل في ضمان التنمية للمجتمعات الإفريقية للخروج من حلقة الفقر بمختلف صوره، فالتنمية الحقيقية هي التي ينجر عنها مجتمع متوازن، وهذا لا يمكن أن يتحقق بالجهود الأحادية، خصوصا إذا عرفنا بأن الدول الإفريقية تعرف تقريبا نفس الوضع الاجتماعي المتأزم، فإذا رجعنا إلى مسألة التعليم نجد أن الشعوب الإفريقية تعرف ظاهرة الأمية بنسب كبيرة تصل إلى 50 و60 % في العديد من الدول الإفريقية، وهذا من شأنه تهديد سلامة البنيان الاجتماعي، ومن جهة أخرى فلقد وضحت اليونسكو في سبتمبر 2017 أن 27 % من الأميين في العالم يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأن 17 دولة في إفريقيا لا تزال بها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة 50 % وما دون.

ويمكن تقديم بعض النسب التي تبين تفاوت الموجود بين الدول إفريقية فيما يخص نسبة الأمية، فمثلا قدرت نسبة الأمية في مالي بما يعادل 68 % أما بوركينا فاسو فنسبتها وصلت إلى 78%، وبلغت في جنوب السودان 73 %، وسجلت مصر 29 %، ولم تقتصر المشاكل على الأمية فقط بل عرفت مشاكل أخرى منها تدني المستوى الصحي وانتشار الأوبئة والأمراض، كذلك تدني مستوى المعيشة وغيرها من المظاهر السلبية الأخرى. والملاحظ هو ازدياد تدهور الوضع الاجتماعي – خلال السنوات الماضية جراء انتشار الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة[2].

---

[1]– نور الدين الداودي، **إفريقيا بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، المجلد 04، العدد 15، 2018، ص 99.

[2]– صديقي أحمد، بلوافي محمد، مسعود بكادي، **واقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجزائر، المجلد 01، العدد 03، 2017، ص 106.

المطلب الثاني: فرص وتحديات منطقة التجارة الحرة الإفريقية

نجد أنه على الرغم من الفرص المستقبلية الإيجابية التي سوف تحققها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الا أن هناك تحديات هيكلية تستلزم مواجهتها من أجل تحقيق النتائج المنشودة، تتمثل أهم تلك التحديات فيما يلي:

– تشابه الهيكل الإنتاجي لمعظم الدول الإفريقية، حيث تعتمد معظم دول القارة على إنتاج وتصدير السلع الأولية واستيراد السلع المصنعة، وكذلك الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك الأسواق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها.

– اعتماد الدول الإفريقية على تصدير المحاصيل والمواد الأولية فيما بينهم، وضعف التصنيع في إفريقيا مما يسهم في تضييق نطاق العلاقات التجارية سواء بين إفريقيا مع بعضها أو بين دول العالم الخارجي، وانحصارها في المواد الخام التي يتحدد سعرها في السوق العالمية وفقا لقوى العرض والطلب، وتفتقر إلى القيمة المضافة التي ترفع من قيمتها[1]، كما أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية الناجم عن النزاع الروسي الأوكراني تشكل عقبة كبرى تعيق تحسن الوضع المالي على المدى القصير والمتوسط، خصوصا بالنسبة إلى الاقتصادات التي تعتمد على واردات الطاقة والسلع الغذائية لاسيما الاقتصادات الإفريقية[2].

– اختلاف السياسات الاقتصادية الكلية بين دول إفريقيا، فعلى سبيل المثال تعد غانا وكوت ديفوار دولا متقاربة جغرافياً ويمكن تعزيز فرص العلاقات التجارية بينهم، إلا أن اختلاف نظم الصرف في كل منهما يحد من فاعلية تلك العلاقات، حيث تعتمد كوت ديفوار نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بالفرنك الفرنسي، بينما تتبنى غانا نظام سعر الصرف المرن الذي يرتبط إلى حد كبير بالتقلبات الاقتصادية وقوى العرض والطلب، يضاف إلى ذلك أيضا اختلاف مستوى النمو الاقتصادي، والدخل، ودرجة تقدم قطاع الصناعة بين الدول الإفريقية، كما أن هناك عددا قليلاً من الاقتصادات المهيمنة والكبيرة مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، بينما تكثر الدول الصغيرة ذات الاقتصادات الضعيفة[3].

---

[1]– حسين صالح وآخرون، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 319، معهد التخطيط القومي، مصر، 2020، ص 42.

[2]– وزارة التجارة والصناعة العلاقات التجارية المصرية الإفريقية، دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا، قطاع القافات التجارية، القاهرة، 2010، ص 12.

[3]– جيهان عبد السلام عباس، **المرجع السابق**، ص 41.

– ضعف البنية التحتية في دول القارة الإفريقية يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه منطقة التجارة الإفريقية، وبالتالي أصبح الارتقاء بشبكة البنية التحتية الإفريقية أمرا ضروريا لإنجاح الاتفاقية، وذلك لتسهيل انسياب حركة السلع والخدمات والاتصالات والبيانات والافراد مما يسهم في تخفيض تكلفة التجارة والاستثمار، ومن ثم يتعين الإسراع في تنفيذ عدد من المبادرات الإفريقية التي سبق أن أعلن عنها لتجاوز مشكلات البنية التحتية من بينها برنامج تنمية البنية التحتية في إفريقيا، بالإضافة إلى مشروع "القاهرة–كيب تاون" للربط البري بين مختلف مناطق القارة[1]، كما تفتقر الدول الإفريقية بصفة عامة الي ضعف البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما يؤدي الي زيادة تكلفة النقل والتسويق، وارتفاع تكلفة الوصول للمعلومات عن الأسواق، لاسيما صعوبة إتمام عملية التصدير والاستيراد برمتها[2].

– سوف تؤثر منطقة التجارة الحرة القارية سلباً على الإيرادات الجمركية والتي تعد مصدراً مهماً من مصادر إيرادات الموازنة العامة للدول الإفريقية، وفي حالة الإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الإفريقية، سوف تلجأ الدول إلى تعويض هذا الفقد في رفع الضرائب بأشكالها المختلفة وهو الأمر الذي سوف يشهد رفضاً اجتماعياً من فئات الشعوب المختلفة، ويثير القلق عند وضع الموازنات الإفريقية، وتشير بعض الدراسات إلى أن الفقد المتوقع في الإيرادات الجمركية والذي قد يصل إلى 1.4 مليار دولار سوف يقابله زيادة في مكاسب إنشاء المنطقة تصل إلى 1.16 مليار دولار، وبالتالي تكون الحصيلة النهائية في صالح دول إفريقيا ولكن على المدى الطويل، كما تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع في إطار منطقة التجارة القارية خسائر الإيرادات الجمركية بنسبة تصل إلى 1.7 % من إجمالي الإيرادات الجمركية في حالة التحرير الكامل، و1.9% في حالة التخفيضات الجزئية للتعريفات التي تعفي بعض المنتجات الحساسة من التحرير[3].

– زيادة الضغط التنافسي؛ العديد من الأسواق الإفريقية الناشئة هي اقتصادات تقليدية تعتمد علي الزراعة والأنشطة البدائية هذه المزارع الصغيرة والأنشطة الاقتصادية البدائية لا يمكنها أن تتنافس مع

---

[1]– سلفانا عياد صليب، **الاطار النظري لتجمع التكتلات الاقتصادية الإفريقية الثلاث**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد 02، 2019، ص 225.

[2]– محمد عاشور، **البنية التحتية والتنمية في أفريقيا، قراءات إفريقية**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، العدد 34، 2018، ص 48.

[3]– جيهان عبد السلام عباس، **المرجع السابق**، ص 41.

الشركات الزراعية ولاسيما الصناعية الكبرى في الدول الافريقية ذات الدخل المرتفع، مثل جنوب أفريقيا وكينيا وأثيوبيا ومصر ونيجيريا، مما يؤدي الي فقدان أصحاب تلك المزارع أو الصناعات البدائية لوظائفهم مما يؤدي الي ارتفاع معدلات البطالة والفقر في تلك الدول[1].

– الكيانات الاقتصادية المهمة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية لم تفعل بعد، على الرغم من اختيار أبوجا مقراً للبنك المركزي، وطرابلس مقراً لبنك الاستثمار، وياوندي مقراً لصندوق النقد، لكن تلك المؤسسات لم تخرج إلى النور حتى الآن، في ظل غياب التوافق بشأنها وافتقار العديد من الدول الإفريقية للنظم المصرفية الحديثة، وهذا يمثل تأخراً في تحقيق أهداف أجندة 2063، التي حددت عام 2016 لإقامة بنك للاستثمار وسوق للأسهم الإفريقية، وكذا إنشاء صندوق النقد بحلول عام 2018[2].

[1]– محمد زكريا فضل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الفرص والتحديات، **قراءات إفريقية إفريقيا**، مجلة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد 46، 2020، ص 28.

[2]– جيهان عبد السلام عباس، **المرجع السابق**، ص 42.

الخاتمة

يعرف العالم اليوم توجها مضطردا وكبيرا نحو بناء تكتلات ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو عسكري وغيرها من المجالات، وبهذا الخصوص لم تنأ وتخرج القارة الأفريقية عن هذا النهج، فتبنت عديد السياسات في هذا الإطار بحثا منها عن مكامن القوة في العالم لا يعرف فيه مكان لغير التكتل والاتحاد بين الدول مواجهة مختلف التحديات، ولذلك كانت منطقة التجارة الحرة الافريقية من أهم الانجازات التي عرفتها القارة تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، بعد مصادقة الدول الأعضاء عيها ودخولها حيز النفاذ، وقد تم انشاء هذا التكتل لتحقيق هدف تعزيز التجارة البينية بين دول القارة وتسهيل انسياب المعاملات التجارية خارج ما تفرضه الحواجز الجمركية بما يمكنه من تجسيد وبناء سوق إفريقية تتبنى طموحات وآمال ساكنة القارة، وبالتالي يمكن بحق اعتبارها لبنة تتجسد من خلالها التنمية الاقتصادية للقارة وتغير كثيرا من صورة التخلف التي تطبع أغلب اقتصاديات دول القارة.

وتعتبر منطقة التبادل الحرة للقارة الإفريقية من أكبر القنوات التجارية في العالم لما تحوز عليه من عديد المقومات ذات الطابع البشري و الاقتصادي لدول القارة، ناهيك عما تحوزه من ثروات وخيرات لا تحصى، وسكان القارة أولى بها، والذين يتجاوز تعداد ساكنيها الـ 1.2 مليار ساكن.

وهكذا الأمر بالنسبة للجزائر، وكما تم استعراضه بالدراسة، فقد انتبهت الى ضرورات حيازة هذا المكسب الاقتصادي، على غرار باقي الدول الإفريقية الأخرى، سعيا منها للخروج من عزلتها الاقتصادية، من خلال سعيها للاستفادة من هذه امتيازات تحققها هذه المنطقة، خصوصا في السنوات الأخيرة التي بدأ يشهد فيها الاقتصاد الجزائر توجها نحو التعافي من الأزمات التي عرفتها في السنوات السابقة، وذلك من خلال الرفع من وتيرة التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، خصوصا بزيادة صادراتها من مختلف المنتوجات والسلع الجزائرية الى البلدان الإفريقية، وحقيقة لاقت الكثير من المنتوجات الجزائرية رواجا كبيرا للعديد من هذه السلع والبضائع، وعلى الرغم من أن نسبة حجم المبادلات التجارية للجزائر مع البلدان الإفريقية لم تتجاوز في السابق نسبة 03 بالمائة من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر والتي تستحوذ عليها أوروبا بشكل أكبر، إلا أن هذه الصورة وهذا الوجه من التعاملات بدأت نسبته في التزايد مع البلدان الإفريقية، في ظل توفر إرادة حقيقة وواقعية لدى الدولة الجزائرية للولوج للأسواق الافريقية، والاستعانة هنا بشكل أساسي بآلية الدبلوماسية الاقتصادية ومن جهة أخرى بناء منطقة تبادل عبر الأسواق الحرة مع دول الواقعة جنوب الجزائر، رغم حداثة التجربة إلا أن لها إيجابيات على ساكنة المنطقة خصوصا سكان الجنوب الجزائري وكذلك خدمة الاقتصاد الجزائري.

إن الايجابيات التي تحققها منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية من خلال توحيد سوق السلع والخدمات والرفع من وتيرة مختلف التجارات البينية بين الدول الإفريقية ومنها الجزائر، من شأنه أنه أن يعمق من التكامل الاقتصادي بينها وبين الدول الإفريقية وهو هدف تسعى الجزائر لبلوغه أكبر قدر من النتائج، وبناء رؤية جديدة للقارة أساسها الازدهار والتطور والنمو والتكامل بما يتيحه من حرية حركة الناس في تعاملاتهم التجارية التي لا يجب أن تغفل عنها بلادنا، ويتطلب ذلك التقليل أو الغاء الحواجز والقيود الجمركية، وإتاحة الفرصة للمستثمرين والشركات والمستهلكين للعب أدوارهم بشكل أكبر وأفضل.

كما قامت الجزائر في إطار المبادرات التنموية إلى محاولة النهوض بالمنطقة، حيث ترغب في الاستفادة من المزايا التي توفرها القارة الإفريقية والتي تشكل خزانا كبيرا للإنتاجية وإنتاج الثروات والنمو، فإفريقيا تملك مزايا توفرها لمن لديه الشجاعة والإرادة للتوجه إليها، والجزائر كأكبر بلد إفريقي تعد جزء لا يتجزأ من إفريقيا ومن مصيرها.

النتائـــج

من خلال ما سبق كانت النتائج التي توصلنا إلى ما يلي:

1- إفريقيا منطقة إستراتيجية تزخر بالعديد من الثروات ما يجعلها محل أطماع القوى الكبرى مستقطبة للاستثمارات الأجنبية مما يخلق تحديات كبرى للدول الإفريقية الغير قادرة على المنافسة من ضمنها الجزائر، باعتبارها من أكبر التكاملات الاقتصادية لما توفره من فرص كبيرة للتجارة البينية بين الأعضاء.

2- إنشاء سوق قارية موحدة للسلع والخدمات مع حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات، وهو ما يسهل ويسرع إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي القاري.

3- توسيع التجارة البينية الإفريقية من خلال تنسيق أفضل لأنظمة وأدوات تحرير التجارة وتنظيم التسهيلات الملحة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومن خلال المنظمات التجارية في جميع أنحاء إفريقيا، حيث أنها تساهم في رفع حركة التجارة الداخلية والخارجية، وتساهم في تنويع النسيج الصناعي وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية التي ستدعم ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة.

4- يجب توحيد الجهود من أجل إفريقيا مستقرة وآمنة، وذلك بالقضاء على كل مخلفات الاستعمار الذي من شأنه دفع عجلة التنمية وتسهيل التجارة وتطوير البنية التحتية والصناعية.

5- تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعريف المتعاملين الاقتصاديين بالفرص الاقتصادية للوجود التجاري في السوق الإفريقية وتحسيس وتوعية مؤسسات دعم التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التعريف بمتطلبات وآفاق تطوير الشراكة بين البلدان الإفريقية.

6- دمج منطقة تجارة حرة في إفريقيا يعني إزالة جميع الحواجز الجمركية والتعريفية لتعزيز المصالح المتبادلة.

الاقتراحـــــات

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكننا أن نسوق جملة من الاقتراحات والتوصيات كحلول من أجل التطوير والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية استفادة كبيرة، وجذب المزيد الاستثمارات الأجنبية للمنطقة القارية وخاصة للجزائر والموضحة كالتالي:

1- القيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة في شتى المجالات مع ترقية وتطوير المنتجات خارج قطاع المحروقات، وهذا المسعى بدأت الجزائر في التوجه نحوه، لكن ما يلزمها هو دعم أكبر لهذا التوجه، خاصة بتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية هنا.

2- على الجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية والعمل على النظر فيها من جديد نظرا للأهمية الاقتصادية التي تعود من وراءها إضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الجيد القائم على تقديم الحوافز وتبسيط الإجراءات.

3- تحقيق كفاءة المرافق والخدمات الأساسية من موانئ بحرية وجوية مزودة بالوسائل المطلوبة.

4- توفير التيار الكهربائي بشكل دائم ومستقر، وتوسيع شبكة المياه من أجل تلبية حاجيات السوق، وكذا وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية من أجل سهولة التواصل، بالإضافة لتوسيع الشبكة الطرقية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حتى تكون قادرة على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة والاستثمار.

5- يجب على الدولة بناء قاعدة استثمارية صناعية تفتح الفاق أمام أصحاب المشاريع والمستثمرين لتنويع الصادرات والتي من خلالها تفتح المجالات لتوفير مناصب العمل هذا من جهة وتنويع الصادرات وجلب العملة الصعبة من جهة أخرى.

6- من شروط نجاح المنافسة في إفريقيا نذكر من بينها "ضرورة إنشاء بنوك جزائرية في الدول الأفريقية، وكذا ضرورة توفر هياكل النقل"، وهما توجهان بدأت الجزائر فعلا في تبنيهما، كطريق

الوحدة الافريقية والألياف البصرية عبر الصحراء، وحتى عبر السكك الحديدية بالصحراء، و فتح بنوك في بعض الدول الافريقية كالسينغال.

7- العمل على تنفيذ بنود اتفاقية التجارة الحرة القارية للمضي قدما نحو تحقيق أهداف الاتفاقية المحددة في أجندة 2063 تحت شعار إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة وتحسين مؤشرات التكامل بالنسبة للجزائر من حيث حرية تنقل الأشخاص وتطوير البنية التحتية وتعزيز التجارة البينية الإفريقية.

8- يجب على الجزائر الرفع من تنافسية المنتجات للرفع من صادراتها نحو إفريقيا، خاصة في ضل إتباع سياسة الصادرات خارج قطاع المحروقات هذا من جهة، والاعتماد الواردات الإفريقية، بتطبيق نظرية تبادل الموارد، إذ تعتبر الواردات الإفريقية خاصة من المادة الأولية، وهذا راجع لعامل الوفرة.

9- ضرورة السعي لفك النزاعات وتفعيل اتحاد المغرب العربي، وانشاء منطقة حرة للتبادل للدول العربية في إفريقيا.

10- الاعتماد على سياسة ترويجية فعالة للمنتجات الجزائرية، وذلك عن طريق المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية في الدول الافريقية وعقد لقاءات مع المستثمرين الأجانب وابرام الاتفاقات مع مختلف الدول، وهذا ما هو معمول به بالنسبة للجزائر في الآونة الأخير.

11- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعية غير النفطية والمناجم والأراضي الزراعية ومناجم الحديد والفوسفات، والتي تعتبر ثروات خامدة، ويمكن وصف التجربة الصينية بالشراكة مع الجزائر لاستغلال منجم غار جبيلات كأحسن استثمار للطرفين.

12- ضرورة تقوية البنية التحتية للاستثمار والتجارة بتطوير المواصلات السلكية واللاسلكية وشبكات النقل والإمداد والتكنولوجيا وتهيئة المطارات والموانئ كشروع الصين في إنشاء أكبر ميناء في إفريقيا ليصبح بوابة لإفريقيا.

13- ضرورة تدعيم السفارات الجزائرية في إفريقيا بملحقتين اقتصاديتين وملحقين تجاريين ذوي كفاءات علمية عالية المستوى في التجارة والاقتصاد لدراسة السوق الإفريقية دراسة علمية اقتصادية لتسهيل تنقل رجال الأعمال عن طريق تفعيل دور مجالس رجال الأعمال كمحرك في تطوير وتنمية التبادلات التجارية والشراكة.

قائمة المصادر والمراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- بن جليلي رياض، **من التنافسية على الصعيد الدولي إلى المنافسة على الصعيد الوطني**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

2- حشيش عادل أحمد، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.

3- خنفوسي عبد العزيز، **النظام الاقتصادي الدولي المعولم، مركز الكتاب الأكاديمي**، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2018.

4- دالع وهيبة، **المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة**، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، الجزائر العدد 18، 2013.

5- رواية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية المستدامة**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2005.

6- عابد حمد سيد، **التجارة الدولية**، (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999).

7- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

8- وجدي محمود حسين، **نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالدول النامية**، الدار الجامعية، مصر، 1973.

ثانيا: المصادر

1- المرسوم الرئاسي رقم **20-42 بتاريخ 2020/01/12**، المتعلق إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، الجزائر، الجريدة الرسمية.

2- المملكة المغربية، **مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات**، القانون رقم 11/19 المؤرخ في 21 مارس 2018 المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الجريدة الرسمية، رقم 19، الموافق لـ 24 يونيو 2020، المادة 6.

ثالثا: المجلات والمقالات

1- أبو رحمة منير، مبرك رفيدة، **تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية (آلية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الوجاهة السياسية)**، مجلة السياسة العالمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد 06، العدد 02، 2022.

2- بسعود حليمة، **الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، المجلد 15، العدد 01.

3- جيهان عبد السلام عباس، **متابعات إفريقيا**، مجلة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، العدد 16، 2021.

4- حسين صالح وآخرون، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 319، معهد التخطيط القومي، مصر، 2020.

5- حفاف وليد، **مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا والتحديات)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قالمة، العدد 3، 2020.

6- حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا والنظام الدولي جدلية التهميش والنهوض**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، المجلد 51، العدد 200، 2015.

7- الحيدوسي أحمد، **دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، المجلد 10، العدد 01، 2021.

8- خالدي خديجة، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، العدد 02، 2008.

9- خواص نصيرة، **ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 58، 2021.

10- الداودي نور الدين، **إفريقيا بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، المجلد 04، العدد 15، 2018.

11- رمدوم سمية، **الجزائر وإفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور**، متابعات إفريقية، مجلة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، العدد 15، 2021.

12- روابح عبد الرحمان، لباز لمين، **التكامل الاقتصادي القاري-الإقليمية الجديدة**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2012.

13- سعيد عمي أحمد طو، **خيارات التكامل في التجمعات الإقليمية الافريقية حالة تجمع السين صاد**، مجلة آفاق إفريقية، أكاديمية السودان للعلوم، السودان، المجلد 13، العدد 44، 2016.

14- سلفانا عياد صليب، **الاطار النظري لتجمع التكتلات الاقتصادية الإفريقية الثلاث**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، العدد 02، 2019.

15- صديقي أحمد، بلوافي محمد، مسعود بكادي، **واقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا**، مجلة ا لاقتصاد وإدارة الأعمال، الجزائر، المجلد 01، العدد 03، 2017.

16- عاشور محمد، **البنية التحتية والتنمية في أفريقيا، قراءات إفريقية**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، العدد 34، 2018.

17- عبد الكريم هشام، **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة إفريقية جديدة**، مجلة قضايا معرفية، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 02، العدد 05، 2020.

18- عبد الله علي، **دور الدولة في تدعيم القدرة التنافسية للبلدان العربية**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 06، 2008.

19- فضل محمد زكريا، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الفرص والتحديات، **قراءات إفريقية إفريقيا**، مجلة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد 46، 2020.

20- قرة فارس، لموشي طلال، **التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية (الحوافز والرهانات)**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، العدد 12، 2023.

21- قطاب الجمعي وسيم، **العولمة وتأثيراتها على الدبلوماسية الاقتصادية**، مجلة شعاع للدراسات، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021.

22- قنيفي مريم، لطرش ذهبية، **أليات تعزيز التبادل التجاري القاري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا (مثلثات النمو وقواعد المنشأ نموذجا)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرات عباس، سطيف، المجلد 07، العدد 01، 2022.

23- مزياني فيروز، **الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 15، 2019.

24- نوري منير، **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 04، 2006.

رابعا: الرسائل الجامعية

1- بن يونس سارة، **دور دبلوماسية الطاقة في ضبط توازنات السوق النفطية**، مذكرة ماستر، (جامعة المسيلة: كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، 2019).

2- بوقليلة أحمد، **الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

3- بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر، 2008/2007).

4- رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي الأورو-مغاربي بين العولمة والإقليمية**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2005/2004).

5- شويخة سهى، **الدبلوماسية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، (قسم القانون الدولي: جامعة حلب، سوريا، 2013).

6- شكيمة ياسين، **دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا**، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دارسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي، بتاريخ 11 ديسمبر 2018، الجزائر، ص ص 4-5.

7- رسولي أسماء، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة دكتوراه، (قسم الحقوق والعلوم السياسية: جامعة باتنة 1، 2018).

خامسا: المواقع الإلكترونية

1- اتحاد المغرب العربي "الحمم المؤجل"، موقع الجزيرة، 28 ماي 2015 https://aljazeera.net الاطلاع: 15 مارس 2024.

2- الطريق العابر للصحراء عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لإفريقيا، الموقع الإلكتروني: http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php/component تاريخ الاطلاع: 2024/03/09.

3- تجمع دول الساحل والصحراء http://www.muqatel.com الاطلاع 2024/03/05.

4- حذاقة عبد الحكيم، **المنطقة الإفريقية الحرة، هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟** من موقع الجزيرة http://bitly.ws/sBob

5- لجنة الربط للطريق العابر للصحراء دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، الأمانة العامة للمصرف العربي للتنمية في إفريقيا ديسمبر 2009.

6- محمد عبد المجيد حسين، **دور الجماعة الاقتصادية الإفريقية في تحقيق التكامل الإقليمي**، المركز الديمقراطي العربي، 03 جانفي 2018، الموقع الإلكتروني: www.democraticac.com، الإطلاع: 17 فيفري 2024.

7- موقع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، 2023.

II- المراجع باللغة الأجنبية

1- Abdoulay WADE, **Le financement entre nécession économique et crise des projets politiques**, in: NEPAD et les enjeux du développement en Afrique, Maisonneuve et la rosse, Paris, 2002.

2- Alamdari, M. H, **The Riddle of Economic Diplomacy in the Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran**, International Journal of Political Science, 2012.

3- Bruno BEKDO-EBE, **Le NEPAD et la réflexion sur le développement**, in : Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique.
4- Chatterjee, **Cm Economic Diplomacy and Foreign Policy-making**. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020.
5- Fouda Séraphin MAGLONE, **Le NEPAD et la bonne gouvernance: Première radiographie**, première enseignement, in: Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique.
6- Henri plagnol, François Loncle, **La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne**, Rapport d'information No 4431, La commission des affaires etrangeres- Assemble Nationae, 06 Mars 2012.
7- Martin OUKOUDA, **Le NEPAD, un nouvel espoir pour l'Afrique**, in: Le NEPAD et les enjeux de développement en Afrique.
8- Samia, A, **Potentiel d'intégration de l'Algérie au marché africain: analyse à l'aide du modèle de gravité**, Revue scientifique Avenir économique, Vol 09 (N°01), 2021.
9- Szaltach, M. E, **The importance of economic diplomacy in the era of globalization** (the case of china). Swiat Idei i Polityki, 2014.